

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله – فلسطين

القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في
31 كانون الأول 2019
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2019

<u>الصفحات</u>	<u>جدول المحتويات</u>
4-1	تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية
5	قائمة المركز المالي
6	قائمة الربح أو الخسارة
7	قائمة الدخل الشامل الآخر
8	قائمة التغيرات في حقوق الادارة العامة
9	قائمة التدفقات النقدية
108-10	إيضاحات حول القوائم المالية

شركة القواسمي وشركاه

رام الله - فلسطين

عين منجد، شارع طوكيو، "أبراج هارس"

هاتف 0300-298 (2) 970 + فاكس 0400-298 (2) 970 +

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
البنك العقاري المصري العربي - فلسطين
الإدارة العامة
تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية لبنك العقاري المصري العربي "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2019 وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر و التغيرات في حقوق الإدارة العامة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى .

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للبنك العقاري المصري العربي كما في 31 كانون الأول 2019 ولأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اقرارها من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للبنك، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. نعتقد ان بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساسا لأبداء رأينا حول التدقيق.

أمر آخر

ان البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 قد تم تدقيقها من قبل مدقق آخر والذي أصدر تقريره غير المتحفظ بتاريخ 20 شباط 2019.

امور التدقيق الرئيسية

ان أمور التدقيق الهامة وفقاً لحكمنا المهني، هي الأمور التي تعتبر الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. ان هذه الأمور تمت دراستها في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، ولتكوين رأينا حول هذه البيانات المالية ، وليس لغرض ابداء رأي منفصل حول هذه الأمور. إن وصف أمور التدقيق الهامة موضح أدناه

كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية

<u>وصف أمر التدقيق الهام</u>	<u>نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر</u>
تعتبر التسهيلات الائتمانية من الاصول الهامة للبنك، كما ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لآخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية . إن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ودقته يتطلب من إدارة البنك وضع افتراضات وتعريفات عديدة منها "احتمالية التعثر" و"الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان" وغيرها ، كما تستلزم استخدام التقديرات حول تصنيف التسهيلات الائتمانية على المراحل المختلفة ومدى كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية ، إن مثل هذه الأمور تجعل من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة للتدقيق . يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي 122,8 مليون دولار امريكي والتي تمثل 60 % من إجمالي قيمة الموجودات كما في 31 كانون الأول 2019، هذا وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية مقابل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ما قيمته 8 مليون دولار امريكي كما في 31 كانون الأول 2019.	ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت مراجعة لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى مراجعة سياسة البنك الائتمانية وتقييم نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان ومدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للقرارير المالية ومقارنتها مع تعليمات السلطات الرقابية . كما قمنا بفهم المنهجية المتبعة من قبل البنك لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان مناسباً وتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي تضمن ما يلي: - مراجعة المنهجية المتبعة في البنك لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومدى توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - مراجعة إعداد منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى النموذج - مراحل تصنيف التعرضات الائتمانية ومدى معقوليتها وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان - مراجعة صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية الإحتساب ومكوناته (احتمالية التعثر (PD) ونسبة الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) ونسبة الفائدة الفعالة والاستحقاقات) - مراجعة إفتراضات النظرة المستقبلية و عوامل الإقتصاد الكلي - مراجعة إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة - مراجعة إكتمال المعلومات المستخدمة في عملية إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة تقارير التحقق والوثائق الداعمة لذلك - مراجعة الحاكمية حول إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الائتمانية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات المرفقة.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إقرارها من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد وعرض القوائم المالية، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار والإفصاح عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، باستثناء إذا كانت هناك نية لدى الإدارة لتصفية البنك أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة في البنك مسؤولين عن الاشراف على اجراءات اعداد التقارير المالية.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا حول القوائم المالية.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن إجراءات التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق ستمكننا بشكل دائم من اكتشاف جميع الأخطاء الجوهرية، إن وجدت.

هنالك أخطاء يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي من الممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة على أساس القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الإحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث إن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريفات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وفيما إذا كان هنالك وجود لعدم ثيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود ثيقن جوهري، فإن ذلك يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافٍ، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة البنك على الاستمرار.
- تقييم العرض العام لشكل ومحتوى القوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.



التواصل مع المكلفين بالحوكمة في البنك فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة بتصريح حول التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على استقلاليتنا وكذلك الإجراءات الوقائية ان وجدت.

القواسمي وشركاه

KPMG


حازم أبو غيث
إجازة رقم (2017/105)



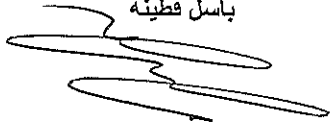
رام الله - فلسطين
5 تموز 2020

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

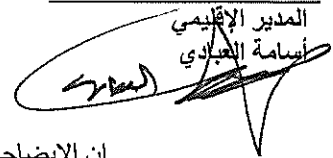
قائمة المركز المالي

كما في 31 كانون الاول		ايضاح	بالولار الأمريكي
2018	2019		
الموجودات			
35,730,188	49,494,257	4	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
8,149,292	7,106,380	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
12,166,560	12,828,785	6	أرصدة لدى الإدارة العامة
110,561,386	122,813,186	7	قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء بالتكلفة المطفأة
975	975	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
6,624,220	4,532,361	9	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
690,282	2,801,875	10	ممتلكات ومعدات - بالصافي
300,723	358,922	11	موجودات غير ملموسة - بالصافي
3,903,429	3,629,404	12	موجودات أخرى
178,127,055	203,566,145		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الإدارة العامة			
المطلوبات			
2,657,550	5,670,182	13	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
6,125,547	9,564,500	14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
526	526		ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن
105,350,903	116,510,466	15	ودائع عملاء
11,592,378	18,913,551	16	تأمينات نقدية
-	1,987,743	17	التزامات عقود إيجار
5,072,533	4,113,536	18	مخصصات متنوعة
299,293	93,483	19	مخصص ضريبة الدخل
2,277,418	1,493,452	20	مطلوبات أخرى
133,376,148	158,347,439		مجموع المطلوبات
حقوق الإدارة العامة			
53,200,000	53,200,000	21	رأس المال المدفوع
711,266	758,046	22	إحتياطي قانوني
1,355,470	1,449,030	22	إحتياطي إختياري
177,982	177,982	22	إحتياطي التقلبات الدورية
1,290,209	1,308,439	22	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
(11,984,020)	(11,674,791)	23	خسائر متراكمة
44,750,907	45,218,706		مجموع حقوق الإدارة العامة
178,127,055	203,566,145		مجموع المطلوبات وحقوق الإدارة العامة

المدير المالي
باسل قطينة



المدير الإقليمي
أسامة العبادي



إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

قائمة الربح او الخسارة

بالدولار الأمريكي		إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الاول	
2018	2019			
7,171,921	8,260,692	24		الفوائد الدائنة
(1,564,698)	(1,724,092)	25		الفوائد المدينة
5,607,223	6,536,600			صافي إيرادات الفوائد
345,461	302,599	26		صافي إيرادات العمولات
5,952,684	6,839,199			صافي إيرادات الفوائد والعمولات
433,369	430,723			أرباح التعامل بالعملات الأجنبية
				توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال
4,087	-	8		الدخل الشامل
937,323	1,844,911	27		إيرادات أخرى
7,327,463	9,114,833			صافي الإيرادات التشغيلية
(4,806,052)	(5,390,377)	28		نفقات الموظفين
(250,349)	(547,586)	10,11		إستهلاكات وإطفاءات
(2,527,357)	(2,302,848)	29		مصروفات أخرى
				(مصروف) المسترد من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على
572,068	(406,224)	30		الموجودات المالية
3,707	-			مخصصات متنوعة
(7,007,983)	(8,647,035)			إجمالي المصروفات
319,480	467,798			صافي ربح السنة قبل ضريبة الدخل
-	-	19		ضريبة الدخل
319,480	467,798			صافي ربح السنة

المدير المالي
ياسل قطينة

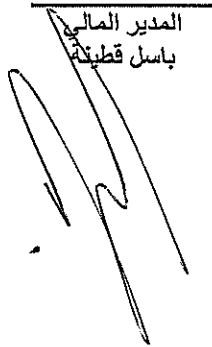
المدير الإقليمي
أسامة العبادي

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

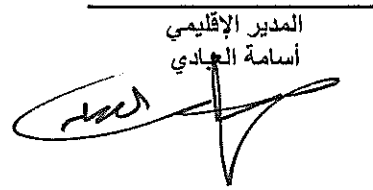
قائمة الدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول		إيضاح	بالدولار الأمريكي
2018	2019		
319,480	467,798		صافي ربح السنة
			الدخل الشامل الآخر
			بنود غير القابلة للتحويل لاحقاً الى الربح او الخسارة
			أرباح (خسائر) تقييم الموجودات المالية بقيمتها العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-		إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة
319,480	467,798		إجمالي الدخل الشامل للسنة

المدير المالي
باسل قطيشة

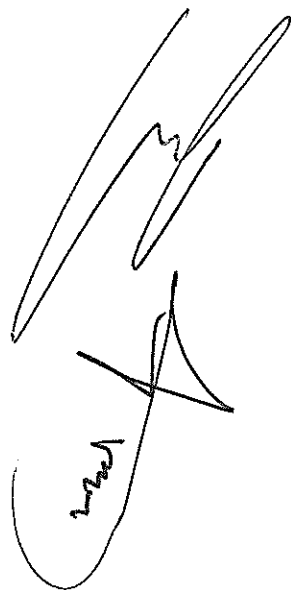


المدير الإقليمي
أسامة العادي



مجموع حقوق الإدارة العامة	أرباح مدورة	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	إحتياطي التقلبات الدورية	إحتياطي اختياري	إحتياطي قانوني	رأس المال المدفوع	بالدولار الأمريكي
44,750,907	(11,984,020)	1,290,209	177,982	1,355,470	711,266	53,200,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019
467,799	467,799	-	-	-	-	-	صافي ربح السنة
45,218,706	(11,516,221)	1,290,209	177,982	1,355,470	711,266	53,200,000	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	(18,229)	18,229	-	-	-	-	المحول الى احتياطي المخاطر مصرفية عامة
-	(140,340)	-	-	93,560	46,780	-	المحول الى احتياطات أخرى
45,218,706	(11,674,791)	1,308,439	177,982	1,449,030	758,046	53,200,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019
44,890,975	(12,207,656)	1,749,757	177,982	1,291,574	679,318	53,200,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018
319,480	319,480	-	-	-	-	-	صافي ربح السنة
-	-	-	-	-	-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
45,210,455	(11,888,176)	1,749,757	177,982	1,291,574	679,318	53,200,000	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	-	-	-	زيادة رأس المال
(459,548)	-	(459,548)	-	-	-	-	المحول من احتياطي المخاطر مصرفية عامة
-	(95,844)	-	-	63,896	31,948	-	المحول الى الاحتياطات
-	-	-	-	-	-	-	أرباح محولة الى الادارة العامة
44,750,907	(11,984,020)	1,290,209	177,982	1,355,470	711,266	53,200,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.



البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله – فلسطين

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول		إيضاح	
2018	2019		
319,480	467,798		الأنشطة التشغيلية:
			صافي ربح السنة قبل ضريبة الدخل
			تعديلات:
250,348	547,586	10,11	إستهلاكات وإطفاءات
626	267		إستبعاد ممتلكات ومعدات
30,024	406,224	30	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
304,697	447,628	18	مخصص تعويض نهاية الخدمة
16,251	285,000	18	مخصصات متنوعة
(15,569)	(29,618)		فروقات عملة
905,857	2,124,885		التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:
(2,468,126)	(1,426,502)		إحتياطي الزامي وأرصدة مقيدة السحب لدى سلطة النقد الفلسطينية
(1,179,120)	-		أرصدة لدى الإدارة العامة
(5,116,748)	(12,595,540)		قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء
(91,703)	274,025		موجودات أخرى
			الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:
13,364,307	11,159,563		ودائع العملاء
1,325,063	7,321,173		تأمينات نقدية
(2,094,381)	(821,809)		مطلوبات أخرى
4,645,149	6,035,795		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة
(447,701)	(1,915,689)		الضرائب والمخصصات المدفوعة
4,197,448	4,120,106		صافي النقد من الناتج من الأنشطة التشغيلية بعد الضرائب والمخصصات المدفوعة
			الأنشطة الاستثمارية:
(1,687,680)	2,115,660		صافي (إضافة) استبعاد موجودات مالية (سندات)
(63,139)	(2,541,961)	10,11	إضافات ممتلكات ومعدات وأراضي
(196,952)	(176,253)	11	إضافة موجودات غير ملموسة
-	1,987,743		التزامات الإيجارات
(1,947,771)	1,385,189		صافي النقد من (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية:
-	-		أرباح محولة للإدارة العامة
-	-		زيادة رأس المال
-	-		صافي النقد الناتجة من الأنشطة التمويلية
2,249,677	5,505,295		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
18,007,144	20,256,821	31	النقد وما في حكمه في بداية السنة
20,256,821	25,762,116	31	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية

1- معلومات عامة

البنك العقاري المصري العربي شركة مساهمة مصرية (قطاع عام) مسجلة في جمهورية مصر العربية. يعمل البنك العقاري المصري العربي من خلال فروع المنتشرة في جمهورية مصر العربية وعددها (29) فرعاً وفي الأردن وفلسطين وعددها (19) فرعاً، كما أن عدد موظفيه 2,261 موظفاً كما في 31 كانون الأول 2019. يبلغ رأسماله 3,26 مليار جنيه مصري، كما تبلغ نسبة كفاية رأس المال صفر كما في 31 كانون الأول 2019، وإجمالي أصوله حوالي 53.35 مليار جنيه مصري ويبلغ إجمالي ودائعه حوالي 58.11 مليار جنيه مصري.

إستأنف البنك العقاري المصري العربي نشاطه في مناطق السلطة الفلسطينية عام 1994 حيث تم إعادة افتتاح فرع الأول في مدينة غزة في ذلك العام وتبعه بعد ذلك إعادة افتتاح فروع نابلس وبيت لحم وأريحا وخانيونس. خلال شهر آذار 2009 تم دمج فرع خانيونس مع فرع غزة وليصبح فرع خانيونس مكتباً فرعياً، كما تم افتتاح فرع البيرة خلال شهر آب 2009 وتم تحويل فرع أريحا ليصبح مكتباً فرعياً. تم افتتاح فرع رام الله بشهر آب 2017.

البنك العقاري المصري العربي (إدارة وفروع فلسطين) مسجل لدى مراقب الشركات في فلسطين كشركة أجنبية، تحت رقم (562800060) بتاريخ 1994/8/11، ويسعى البنك لافتتاح فروع أخرى له في مناطق السلطة الفلسطينية. تشمل أعمال الفروع على فتح الحسابات الجارية والاعتمادات وقبول الودائع والأمانات وإقراض الأموال في إطار القوانين المعمول بها في مناطق السلطة الفلسطينية.

تشتمل القوائم المالية المرفقة على القوائم المالية لفروع البيرة وغزة وبيت لحم ونابلس ومكتبي خانيونس وأريحا بالإضافة الى القوائم المالية للإدارة الإقليمية لفروع فلسطين في البيرة، إن العنوان المسجل للإدارة الإقليمية للبنك هو البيرة – محافظة رام الله والبيرة ص.ب 565.

بلغ عدد موظفي البنك في كافة فروع ومكاتبه في فلسطين (150) موظفاً كما في 31 كانون أول 2019 و (154) موظفاً في 31 كانون أول 2018 على التوالي.

تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 29 حزيران 2020.

2- أهم السياسات المحاسبية أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وكما تم إقرارها من قبل سلطة النقد الفلسطينية. إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وكما تم إقرارها من قبل سلطة النقد الفلسطينية تتمثل فيما يلي:

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)" تاريخ 1 نيسان 2018، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
- بموجب تعليمات سلطة النقد رقم (2008/2) المتعلقة بالتسهيلات دون المنتظمة، المشكوك في تحصيلها، وتسهيلات مصنفة كخسائر، فإنه يجب اتباع تعليمات سلطة النقد رقم (2008/2) لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه التسهيلات هذا وقد تم اتباع سياسة سلطة النقد في عملية احتساب المخصص المتعلق بالمرحلة الثالثة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
- قام البنك باتباع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) فيما يخص مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض وزارة المالية.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يجب على البنك بيع كافة العقارات التي آلت له ملكيتها وفاء للديون خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات، وإن أي تمديد لفترات لاحقة أو استهلاك يتم وفقاً لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إيضاحات حول القوائم المالية

- إن المعايير الدولية للتقارير المالية تتطلب احتساب الفوائد على صافي رصيد الديون غير العاملة كفوائد دائنة واحتساب مخصص خسائر إئتمانية مقابلها بالكامل ضمن قائمة الربح أو الخسارة، في حين أن تعليمات سلطة النقد الفلسطينية تتطلب احتساب الفوائد على رصيد الديون غير العاملة وتخفيضها من التسهيلات الإئتمانية في قائمة المركز المالي مباشرة.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

العملة الوظيفية وعملة العرض

- أن الدولار الأمريكي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

3- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وإفترضات، تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافترضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يجب على البنك بيع كافة العقارات التي آلت له ملكيتها وفاء للديون خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات، وإن أي تمديد لفترات لاحقة أو استهلاك يتم تكوين مخصص وفقاً لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية في مناطق السلطة الفلسطينية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتملة حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية ووفقاً لتعليمات السارية ووفقاً لتعليمات وزارة العمل الفلسطينية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك.

إيضاحات حول القوائم المالية

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المضافة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات والمستخدمات من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (38).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (38). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة المركز المالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

إيضاحات حول القوائم المالية

(ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

(ج) الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية حدوث التدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

عقود الإيجار:

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر. عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنجائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

إيضاحات حول القوائم المالية

الخسارة بإفترض التعتُّر

تعتبر الخسارة بإفترض التعتُّر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعتُّر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

التغير في السياسات المحاسبية

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - تعديلات لم ينتج عنها أثر جوهري على القوائم المالية للبنك:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2019 أو بعد ذلك التاريخ، في إعداد القوائم المالية للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والا فصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال" و(11) "الترتيبات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل" و(23) "تكاليف الاقتراض".

يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأسس الضريبية، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والمنافع الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم يقين بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وهي تتناول على وجه التحديد:

- ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب أن تعتبر بشكل إجمالي؛
- افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛
- تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأساس الضريبي، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والإعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة؛
- وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.

تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.

تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات أن المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها.

تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

المعايير الجديدة والمعدلة

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2015 - 2017
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية".

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة"

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) "منافع الموظفين"

إيضاحات حول القوائم المالية

ب - تعديلات أثرت على القوائم المالية للبنك

المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (16) : "الإيجارات"

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (16) " الإيجارات" الذي حل محل الارشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) " عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) " عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

صدر المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (16) في كانون الثاني 2016 وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019 ينص المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (16) على ان جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب ان يتم الاعتراف بها عموما في المركز المالي للبنك، ما لم تكن المدة 12 شهرا أو اقل أو عقد إيجار الأصول منخفضة القيمة وبالتالي فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (17) " الإيجارات" في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم الغائه بالنسبة للمستأجرين لكل عقد إيجار، يعترف المستأجر بالتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل في المقابل، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عموما القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافا إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم اطفائها على مدى العمر الانتاجي .

اختار البنك استخدام المنهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الأصول المؤجرة عموما بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساو للالتزامات الإيجار، بعد ان تم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018 ولم ينتج قيد اية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني 2019 بموجب هذه الطريقة. لم يكن هناك عقود إيجار متدنية تطلبت إجراء تعديل على موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.

تتعلق موجودات حق الاستخدام المعترف بها لعقارات مستأجرة كما في 31 كانون الأول 2019 وأول كانون الثاني 2019.

إنشطة التأجير للبنك وآلية المعالجة المحاسبية لها:

يقوم البنك باستئجار عقارات للاستخدام في أنشطته الاعترافية وفي العادة تكون عقود الإيجار لفترات ثابتة تتراوح من سنة الى عشرة سنوات، وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الإيجار على أساس افرادي وتحتوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة، لا تتضمن عقود الإيجار اية تعهدات ولا يجوز استخدامها كضمانات لأغراض الاقتراض.

حتى نهاية السنة المالية 2018، تم تصنيف عقود إيجار العقارات اما كعقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار تمويلي، ويتم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير.

ابتداء من الأول من كانون الثاني 2019، تم الاعتراف بعقود الإيجار كموجودات حق استخدام والالتزامات المتعلقة بها في التاريخ الذي يكون فيه الأصل جاهز للاستخدام من قبل المجموعة، يتم توزيع قيمة كل دفعة إيجار ما بين التزامات التأجير وتكاليف التمويل، ويتم قيد تكاليف التمويل في قائمة الأرباح أو الخسائر خلال فترة عقد الإيجار للتوصل الى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة ويتم استهلاك موجودات حق الانتفاع خلال العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقصر وفقاً لطريقة القسط الثابت .

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقود الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية، وتشمل التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية:

- مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمّنة) مطروحة منها حوافز الإيجار المستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل؛
- المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من هذا الخيار، و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كانت شروط عقد الإيجار تتضمن هذا الخيار .

إيضاحات حول القوائم المالية

يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة عقد الإيجار الضمني أو معدل سعر الاقتراض الإضافي للمستأجر في حال عدم توفرها، وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة.

يتم قياس موجودات حق انتفاع بالتكلفة والتي تشمل ما يلي:

- قيمة القياس الأولي للالتزامات الإيجار؛
- أي دفعات إيجار يتم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف مباشرة الأولية، و
- تكاليف الإرجاع (التجديد والترميم).

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود تأجير الأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروف في قائمة الربح أو الخسارة، ان عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل. بينما الأصول ذات القيمة المنخفضة مثل معدات تكنولوجيا المعلومات منخفضة القيمة وعناصر صغيرة من أثاث المكاتب.

عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) لأول مرة، استخدم البنك ما يلي:

- استخدام معدل خصم واحد لمحفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول؛
- الاعتماد على التقييمات السابقة بشأن ما إذا كانت عقود الإيجار متدنية؛
- محاسبة عقود الإيجار التشغيلي مع مدة إيجار متبقية تقل عن 12 شهراً في أول كانون الثاني 2019 كإيجارات قصيرة الأجل؛
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية لقياس موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي، و
- استخدام التقديرات في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

اختار البنك أيضاً عدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يحتوي أو لا يحتوي على عقد إيجار في تاريخ التطبيق الأولي. وبدلاً من ذلك اعتمد البنك بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل تاريخ الانتقال على تقييمها تم من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار".

الآثر على القوائم المالية:

تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساوٍ للالتزامات الإيجار، بعد ان تم تعديله باي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً او مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2018 ولم ينتج قيد اية تعديلات على الارباح المدورة كما في الاول من كانون الثاني 2019 بموجب هذه الطريقة.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، تم الاعتراف بحقوق استخدام أصول بقيمة 2,441,926 دولار أمريكي والتزامات مقابل عقود الإيجار بقيمة دولار أمريكي، حيث ان تفاصيل حقوق استخدام الأصول والتزامات عقود الإيجار ومعدل سعر فائدة الاقتراض المستخدم موضحة في الايضاحات رقم (10) و (17).

يقوم البنك بعرض حق استخدام الأصول ضمن بند الممتلكات والمعدات ويتم عرض الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار ضمن بند التزامات عقود إيجار في قائمة المركز المالي كما يلي:

آثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير
المالية رقم (16) كما في 1 كانون
الثاني 2019

بالدولار الأمريكي

1,987,743

إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية كما في 31 كانون الأول 2018
مخصومة باستخدام معدل الاقتراض كما في 1 كانون الثاني 2019

إيضاحات حول القوائم المالية

هذا وبموجب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، فقد تم تسجيل استهلاكات مقابل حقوق استخدام الأصول وفوائد مقابل التزامات عقود الإيجار ذات العلاقة بدلا من مصروف الإيجارات التشغيلية من خلال بيان الربح أو الخسارة كما في نهاية 31 كانون الأول كما هو مبين أدناه:

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول
2019

273,524
64,679
13,029

بالدولار الأمريكي

المبالغ المعترف بها ضمن بنود بيان الربح أو الخسارة:

إستهلاك مقابل حق استخدام الأصول
فوائد مقابل التزامات عقود الإيجار
مصروف عقود إيجار الفترات قصيرة الأجل

ج- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:
لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية وتفاصيلها كما يلي:

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

المعايير الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)
"عرض القوائم المالية".

تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية.

(يبدأ من أول كانون الثاني 2020).

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (3)
"إندماج الأعمال".

توضح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" المعدل، يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح.

(يبدأ من أول كانون الثاني 2020).

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2 و 3 و 6 و 14) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (1 و 8 و 34 و 37 و 38) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (12 و 19) وتفسير و (20 و 22) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (32) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي

ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقا لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين".

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17)
"عقود التأمين"

(يبدأ من أول كانون الثاني 2022).

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء ،
تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير
المالية رقم (10) "القوائم المالية الموحدة" ومعيار
المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمارات في
المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة (2011)"

(تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى.
وما يزال التطبيق مسموحا به)

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك في فترة التطبيق الأولى.

إيضاحات حول القوائم المالية

أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 باستثناء أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي بدأت في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019 والواردة في الإيضاح (3 - أ و 3 - ب).

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى .

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائده" و "مصرفات فوائده" في قائمة الربح أو الخسارة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة ضمن حركة القيمة العادلة خلال السنة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الاقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تُقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصرفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة إئتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصرفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصرفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل التزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يُتضمن صافي إيرادات ومصرفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الربح أو الخسارة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

إيضاحات حول القوائم المالية

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي، أي حيثما لا تُطَوَّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الربح أو الخسارة كبند متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الاستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الربح أو الخسارة، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الربح أو الخسارة.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

الأدوات المالية

الاعتراف المبني والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبني، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
 - في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).
- بعد الاعتراف الأولي، سيتم أخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الربح أو الخسارة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند إلغاء الاعتراف من تلك الأداة.

إيضاحات حول القوائم المالية

الموجودات المالية

الإعتراف المبذون

يتم الاعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة؛
 - أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
 - يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.
- ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختبار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:
- يمكن للبنك القيام بالاختبار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إدماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر؛ و
 - يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقد، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

إيضاحات حول القوائم المالية

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تعدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ"سيناريوهات" الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعراف المبني بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخراً هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الربح أو الخسارة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية -تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:
لاغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقد وللخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، أخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وإمكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
 - موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للحصول والبيع؛ أو
 - موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة .
- يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول القوائم المالية

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية ونترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الربح أو الخسارة؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الربح أو الخسارة. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الربح أو الخسارة؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).
- لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية.

إيضاحات حول القوائم المالية

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصصة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للمقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحة منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)" تاريخ 1 نيسان 2018، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
• عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) للمرحلة الثالثة.

الموجودات المالية المتدني ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي "متدني ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني ائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
 - إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد؛
 - قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
 - إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
 - شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.
- وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدني ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني ائتمانياً عندما يتوفر دليل

إيضاحات حول القوائم المالية

واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحصائية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة ، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الربح أو الخسارة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقرض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الاحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

إيضاحات حول القوائم المالية

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عيناها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر انتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتة الآلة التخلف، عن السداد بناءً على التغيير في إحتماية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- إحتماية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- إحتماية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتمايات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتماية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول قترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في إحتماية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتماية عدم سداد أولي أقل مقارنة بأداة مالية ذات إحتماية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يوماً، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعديلات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو المواعيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

إيضاحات حول القوائم المالية

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للفروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة احتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الربح أو الخسارة، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة عند استردادها.

إيضاحات حول القوائم المالية

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

- يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:
- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
 - لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك ، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
 - التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص؛ و
 - عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب ، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به ، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة

- تتضمن " تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة " المدرجة في بيان المركز المالي ما يلي:
- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ والتي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة؛
 - القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على أنها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛ و
 - ذمم الإيجار
 - يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
 - يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
 - يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي ، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
- عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو اقتراض الأسهم) ، يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الاعتراف بالأصل في القوائم المالية للبنك.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

إسهام الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الربح أو الخسارة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك هو أداة حقوق ملكية.

إيضاحات حول القوائم المالية

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعراف الأولي ، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير ؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛ أو
- كان الالتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما ، والتي تدار ويقيم أدائها على أساس القيمة العادلة ، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك ، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس؛ أو

• إذا كان الالتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات ، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة ، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بتأثير التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الربح أو الخسارة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للالتزام في قائمة الربح أو الخسارة ، ولا يعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص للالتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الربح أو الخسارة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الربح أو الخسارة، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي.

إيضاحات حول القوائم المالية

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإقرار بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإقرار بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الربح أو الخسارة.

عندما يبذل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة اختلافًا كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالالتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافًا جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصفافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المانة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الربح أو الخسارة على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات البنك (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرهما وخصائصهما مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول القوائم المالية

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تُقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق ميدنياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة، فإنها تُقاس لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به ميدنياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يُوَجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعراف بالبند غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبند غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفاً القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

إيضاحات حول القوائم المالية

في بعض علاقات التحوط ، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة ، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى ، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغيير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالمخاطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط. عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الربح أو الخسارة، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها ، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبند المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية ، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر ، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الربح أو الخسارة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الربح أو الخسارة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة ، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الربح أو الخسارة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها ، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة ، ويحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع ، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المترتبة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول القوائم المالية

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية. يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التفاصيل

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وازدهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

القيمة العادلة

مستويات القيمة العادلة : يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلم القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام ، عند تقييم القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية ، يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها ، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة مؤهلة لإعداد دراسات التقييم ، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة .

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

منافع الموظفين

منافع الموظف قصيرة الأجل
يتم إثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم إثبات الالتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على البنك التزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الالتزام بصورة موثوقة.

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل

صافي التزامات البنك فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفون نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية. يتم إثبات إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة في الفترة التي نشأت فيها.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة ، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزويل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزويل لأغراض ضريبية .
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في مناطق السلطة الفلسطينية.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام لقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً .

إيضاحات حول القوائم المالية

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل ، وبعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

- حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يجب على البنك بيع كافة العقارات التي آلت له ملكيتها وفاءً للديون خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات، وإن أي تمديد لفترات لاحقة أو استهلاك يتم وفقاً لقانون المصارف ولتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة، (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصرف فوائده يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية ، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها ، وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال ، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائده تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها (يتم الاستهلاك بمعدلات تتراوح بين 9% و 15% سنوياً).
- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغيير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيير في التقديرات .
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منه .

الموجودات غير الملموسة الأخرى

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها، أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الربح أو الخسارة ، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية ، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

برامج الحاسوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء ، ويتم اطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً .

إيضاحات حول القوائم المالية

التدني في الموجودات غير المالية:

- يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.
- في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.
- المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحا منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.
- يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
- لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الإطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

العملات الأجنبية

- يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمعلنة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم أخذ الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الربح أو الخسارة.

عقود الإيجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

السياسة المحاسبية المطبقة من 1 كانون الثاني 2019:

استخدم البنك الخيار الثاني لمنهج المعدل بأثر رجعي - الذي يجيز عدم إعادة عرض أرقام المقارنة والتي يتم عرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي 17 "عقود الإيجار" - والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموماً بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

يحدد البنك فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف الحق التأجيري في المعيار.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بأن البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الإيجار التي تتضمن أرض ومبنى بأن تعامل مكونات العقد كبنود واحد.

يعترف البنك بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار. يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة، التي تتضمن القيمة الأولية للالتزام عقد الإيجار بمعدل مدفوعات الإيجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل أو إعادة الأصل إلى وضعه قبل العقد، مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أو المتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر أيهما أقل. يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس أسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التدني (إن وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الالتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.

يتم قياس الالتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصوماً باستخدام معدل الفائدة المحدد ضمناً في عقد الإيجار، وإذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك. وعادةً يتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك.

يحدد البنك معدل الاقتراض من خلال تحليل قروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات المؤجرة.

تشمل دفعات الإيجار المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الالتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:

إيضاحات حول القوائم المالية

-الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهريّة،
-الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الاعتراف المبدئي أخذاً بعين الاعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار،
-المبالغ المتوقع دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و
-سعر خيار الشراء عندما تكون البنك على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء، دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تجديد اختياري ولدى البنك النية بتجديد عقد الإيجار، والغرامات المتعلقة بالإلغاء المبكر للعقد ما لم تكن البنك على ثقة انها لن تقوم بالإلغاء المبكر.
يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بناءً على التكلفة المغطاة باستخدام معدل الفائدة الفعال. ويتم إعادة قياس الالتزامات عندما يكون هنالك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة، وعندما يكون هنالك تغيير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية، أو عندما تتغير خطة البنك فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء، التجديد أو الإنهاء للعقد.
عندما يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل أو في يتم تسجيلها ببيان الربح أو الخسارة إذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم إطفائها بالكامل.
يقوم البنك بعرض حق استخدام الموجودات ضمن بند الممتلكات والمعدات ويتم عرض الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار ضمن الالتزامات الأخرى (الأموال المقترضة) في بيان المركز المالي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:
اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والالتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر ، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.
لتصنيف كل عقد إيجار ، يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال ، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك ، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم ، يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل. يطبق البنك متطلبات إلغاء الاعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على صافي الاستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم استخدامها في احتساب مبلغ الاستثمار الإجمالي في الإيجار.

(السياسة المطبقة قبل 1 كانون الثاني 2019)

عقود الإيجار

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل 1 كانون الثاني 2019، يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على تقييم ما إذا كان:

- يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة؛
- كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

البنك كمستأجر – تأجير تمويلي

تصنف إيجارات الموجودات التي تحول إلى البنك جزء كبير من المخاطر والمنافع كعقود إيجار تمويلي. يتم قياس الموجودات المؤجرة بشكل أولي بمبلغ يساوي قيمته العادلة أو القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار أيهما أقل.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم معاملة الموجودات المالية وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على تلك الموجودات.

يتم توزيع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار تحت عقد التأجير التمويلي بين تكاليف تمويل وسداد أصل التمويل.

البنك كمستأجر – تأجير تشغيلي

تصنف الإيجارات الأخرى للموجودات كإيجارات التشغيلية ولا يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي.

يتم الاعتراف بالدفعات تحت الإيجار التشغيلي في قائمة الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت ويتم الاعتراف بحوافز الإيجار المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروفات الإيجار، على مدى فترة الإيجار.

إيضاحات حول القوائم المالية

البنك مؤجر

يصنف البنك المؤجر للموجودات في عقد الإيجار الذي ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع من الموجودات للمستأجر كتأجير تمويلي ويتم الاعتراف بذمم مدينة مساوية لصافي الاستئثار في الموجودات المالية من ضمن القروض الممنوحة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب

العمولات بالصافي

العمولات المدينة والدائنة المتضمنة كجزء من الفائدة الفعلية للموجودات والمطلوبات المالية يتم اعتبارها من ضمن الفائدة الفعلية العمولات المدينة والدائنة الأخرى المتعلقة بالخدمة كالعمولات الخدمية يتم الاعتراف بها مع تقديم الخدمة. العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند إثبات حق الحصول عليها. وبشكل عام يكون هذا التاريخ هو تاريخ إقرار التوزيع لأسهم الأوراق المالية المدرجة.

من تاريخ 1 كانون الثاني 2018 يتم عرض توزيعات الأرباح للموجودات المالية المصنفة كموجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل التي تكون بشكل واضح كاسترداد للاستثمار في قائمة الدخل الشامل.

موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية حتى تاريخ استحقاقها والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.
- يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتطفاً العالوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني .
- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

- تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل .
- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الربح أو الخسارة.
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني .
- يتم أخذ الأرباح الموزعة في قائمة الربح أو الخسارة.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً أو على شكل مجموعة ، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

إيضاحات حول القوائم المالية

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الدرجة التي يحتمل معها أن تتدفق المنافع الاقتصادية للبنك وأن يتم قياس الإيرادات بطريقة موثوقة، كما يجب الالتزام بمعايير الاعتراف المحددة التالية قبل الاعتراف بأي إيرادات.
- تسجل إيرادات ومصرفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، ويتم تعليق الفائدة على القروض المتعثرة عندما يصبح من المشكوك فيه تحصيل هذه الفائدة أو المبلغ الأصلي للقرض.
- يتم إطفاء أتعاب الإدارة وإيرادات العمولة من ترتيبات القروض المشتركة على مدى فترة القرض باستخدام طريقة العائد الفعلي، تتحقق إيرادات العمولات والرسوم البنكية الأخرى في تاريخ المعاملة التي ينتج عنها الإيراد، وتتحقق الإيرادات من أرباح الأسهم وصناديق الاستثمار عندما يتم إعلان الحق في استلام توزيعات الأرباح.
- يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصرف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على فترة الإيجار، يتم الاعتراف بالالتزامات الإيجارية المحتملة التي تظهر ضمن عقود الإيجار التشغيلية كمصرف في الفترة التي استحدثت بها.
- في حالة استلام حوافز إيجار لأبرام عقود إيجار تشغيلية، فأن يتم الاعتراف بتلك الحوافز كمطلوبات، يتم الاعتراف بأجمالي المنافع من الحوافز كتخفيض لمصرف الإيجار على أساس القسط الثابت إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على مدى فترة الإيجار.

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

- يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

د- حدث لاحق

إن حدث انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في مطلع سنة 2020 ونفسيه في عدة مناطق جغرافية حول العالم مسبباً اضطرابات للأنشطة الاقتصادية والأعمال. تعتقد الإدارة أن هذا الحدث يعتبر من الأحداث الواقعة بعد فترة صدور قائمة المركز المالي والتي لا تتطلب تعديلات. في هذه المرحلة المبكرة من الحدث الذي يشهد تطورات مستمرة ومتسارعة قام البنك بتكوين فريق عمل لتقييم الآثار المتوقعة على أعمال البنك داخل فلسطين، وإجراء دراسة أولية بغرض مراجعة وتقييم المخاطر المحتملة وضمان استمرارية عمل البنك دون انقطاع. في هذه المرحلة فإنه يصعب عملياً تقديم أي تقدير حسابي للآثار المحتملة. وفي حال حدوث أي تغييرات جوهرية في الظروف الحالية، سيتم تقديم إفصاحات إضافية أو إقرار التعديلات في القوائم المالية للبنك للفترة اللاحقة خلال العام المالي 2020.

إيضاحات حول القوائم المالية

4- نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

كما في 31 كانون الأول		بالدولار الأمريكي
2018	2019	
7,713,778	15,736,303	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:
2,183,619	3,275,571	- حسابات جارية وتحت الطلب
2,833,572	6,091,402	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر
15,000,000	15,000,000	- وديعة رأسمالية **
8,005,596	9,432,098	الاحتياطي الإلزامي *
(6,377)	(41,117)	مخصص خسائر متوقعة ***
35,730,188	49,494,257	المجموع
13,378,226	22,046,288	منه بالعملة الأجنبية

* بحسب التعميم رقم 67/ 2010 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية لكافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 5 تموز 2010، يتعين على البنك الاحتفاظ لدى سلطة النقد باحتياطيات الزامية بنسب مئوية تعادل 9% من كافة ودائع العملاء ولجميع العملات، كما تقرر بحسب التعميم المشار اليه تحويل 20% من الاحتياطي الإلزامي كرصيد متحرك يضاف إلى الحسابات الجارية لدى سلطة النقد وبقاء 80% من الاحتياطي الإلزامي كحساب ثابت وذلك تمهيداً لتطبيق نظام التسوية الجديد. لا تقوم سلطة النقد بدفع فوائد على هذه الاحتياطيات.

* بحسب التعليمات رقم (2/2012) الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لكافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 21 آذار 2012 فقد تقرر تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة لبعض القطاعات الاقتصادية داخل مدينة القدس من وعاء الاحتياطي الإلزامي.

** تمثل الوديعة قيمة 15 مليون دولار أمريكي مودعة من لدى سلطة النقد الفلسطينية. تقوم سلطة النقد الفلسطينية بدفع فائدة على الوديعة الرأسمالية وفق أسعار الفائدة السائدة في السوق بعد خصم عمولة 25 بالآلاف. إن أرصدة الاحتياطي الإلزامي والوديعة الرأسمالية هي أرصدة مقيدة السحب.

*** بلغ رصيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 41,117 دولار أمريكي. (مبلغ 6,377 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018).

هذا وتوزعت الأرصدة وفقاً للمراحل الائتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حسب النحو الآتي:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
35,736,565	--	--	--	--	35,736,565	رصيد بداية السنة
13,798,809	--	--	--	--	13,798,809	الأرصدة الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	الأرصدة المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
--	--	--	--	--	--	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
49,535,374	--	--	--	--	49,535,374	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية

أن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 كما يلي:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	أفرادي	تجميعي	أفرادي	
6,377	--	--	--	--	6,377	إجمالي التعرضات في بداية السنة
34,740	--	--	--	--	34,740	التعرضات الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
--	--	--	--	--	--	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
41,117	--	--	--	--	41,117	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية

5- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

المجموع	بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية	
	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018
6,678,041	4,895,667	6,678,041	4,895,667	-	-	حسابات جارية ونحت الطلب
1,486,615	2,239,779	1,257,905	1,239,779	228,710	1,000,000	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر
(15,364)	(29,066)	(14,850)	(22,316)	(514)	(6,750)	مخصص خسائر متوقعة
8,149,292	7,106,380	7,921,096	6,113,130	228,196	993,250	
6,308,429	3,937,794	6,079,719	3,937,794	228,710	-	منه بالعملة الأجنبية

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والإدارة العامة التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 3,392,250 دولار أمريكي، مقابل مبلغ 3,269,627 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغ رصيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 29,066 دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (مبلغ 15,364 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018).

- لا يوجد أية أرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية.

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

- هذا وتوزعت الأرصدة وفقاً للمراحل الائتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حسب النحو الآتي:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
8,164,656	--	--	--	--	8,164,656	رصيد بداية السنة
753,164	--	--	--	--	753,164	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(1,782,374)	--	--	--	--	(1,782,374)	الأرصدة المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
--	--	--	--	--	--	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
7,135,446	--	--	--	--	7,135,446	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

- أن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 كما يلي:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
15,364	--	--	--	--	15,364	إجمالي التعرضات في بداية السنة
13,702	--	--	--	--	13,702	التعرضات الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة
--	--	--	--	--	--	تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
29,066	--	--	--	--	29,066	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

6- أرصدة لدى المركز الرئيسي وفروع الأردن

كما في 31 كانون الأول	
2018	2019
336,966	802,685
7,829,594	8,026,100
4,000,000	4,000,000
12,166,560	12,828,785
2,553,508	4,195,853
366,772	420,084

بالدولار الأمريكي

ودائع تحت الطلب
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
ودائع لأجل تستحق بعد ثلاثة أشهر

منه بالعملة الأجنبية
فوائد مقبوضة من الإدارة العامة

7- قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء بالتكلفة المضافة

كما في 31 كانون الاول		
2018	2019	بالدولار الأمريكي
		الأفراد (التجزئة)
3,226,374	2,500,163	حسابات جارية مدينة
50,103,364	54,103,976	قروض وكمبيالات *
120,101	163,975	بطاقات الائتمان
53,449,839	56,768,114	
		الشركات الكبرى
15,547,147	13,959,353	حسابات جارية مدينة
1,333,429	-	قروض وكمبيالات *
16,880,576	13,959,353	
		الشركات الصغيرة والمتوسطة
1,630,512	9,297,074	حسابات جارية مدينة
184,610	3,121,276	قروض وكمبيالات *
1,815,122	12,418,350	
3,567,921	3,887,705	القروض العقارية
42,924,148	44,163,393	الحكومة والقطاع العام
46,492,069	48,051,098	
(357,886)	(321,655)	ينزل : فوائد معلقة
(7,718,334)	(8,062,074)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
110,561,386	122,813,186	صافي القروض والسلف

* الصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 307,197 دولار أمريكي كما في نهاية السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2019 الحالية (مقابل 346,216 دولار أمريكي كما في 31 كانون الاول 2018).

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على إجمالي التسهيلات للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 كانت كما يلي:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
53,449,839	972,358	--	6,549,466	--	45,928,015	إجمالي التعرضات في بداية السنة*
17,573,575	1,192,606	--	44,021	--	16,336,948	التعرضات الجديدة خلال السنة
(16,948,581)	(111,242)	--	(164,302)	--	(16,673,037)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	(86,825)	--	(4,629,175)	--	4,716,000	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	537,322	--	(537,322)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	1,595,691	--	(784,097)	--	(811,594)	ما تم تحويله إلى Stage 3
(418)	(418)	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
2,692,572	(1,463,745)	--	(939,436)	--	5,095,753	التغيرات الناتجة عن تعديلات
1,127	1,127	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
56,768,114	2,099,552	--	613,799	--	54,054,763	إجمالي التعرضات في نهاية السنة*

الحركة على إجمالي التسهيلات للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
36,920,405	940,146	--	629,770	--	35,350,489	إجمالي التعرضات في بداية السنة*
25,629,318	363,491	--	811,463	--	24,454,364	التعرضات الجديدة خلال السنة
(8,861,717)	(109,099)	--	(1,074,245)	--	(7,678,373)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	(100,840)	--	(1,454,072)	--	1,554,912	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	7,771,060	--	(7,771,060)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	399,977	--	(31,696)	--	(368,281)	ما تم تحويله إلى Stage 3
(516)	(516)	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(235,737)	(518,887)	--	(102,814)	--	385,964	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(1,914)	(1,914)	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
53,449,839	972,358	--	6,549,466	--	45,928,015	إجمالي التعرضات في نهاية السنة*

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على إجمالي التسهيلات للقروض العقارية السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
3,567,921	--	--	108,522	--	3,459,399	إجمالي التعرضات في بداية السنة
961,859	--	--	--	--	961,859	التعرضات الجديدة خلال السنة
(795,009)	--	--	--	--	(795,009)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	645,114	--	--	--	(645,114)	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة
--	--	--	--	--	--	تغيير التصنيف بين المراحل
152,934	--	--	(108,522)	--	261,456	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
3,887,705	645,114	--	--	--	3,242,591	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

الحركة على إجمالي التسهيلات للقروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
3,014,592	1,111,371	--	76,297	--	1,826,924	إجمالي التعرضات في بداية السنة
1,157,865	--	--	15,584	--	1,142,281	التعرضات الجديدة خلال السنة
(634,716)	--	--	(25,703)	--	(609,013)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	(1,111,371)	--	--	--	1,111,371	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	42,344	--	(42,344)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة
--	--	--	--	--	--	تغيير التصنيف بين المراحل
30,180	--	--	--	--	30,180	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
3,567,921	--	--	108,522	--	3,459,399	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على إجمالي التسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
1,815,122	840,452	--	58,589	--	916,081	إجمالي التعرضات في بداية السنة*
7,548,575	196,114	--	1,357,300	--	5,995,161	التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,772,266)	(2,745)	--	(637,836)	--	(2,131,685)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	58,315	--	(58,315)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	172,743	--	--	--	(172,743)	ما تم تحويله إلى Stage 3
65	65	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
5,819,805	646,284	--	(689,430)	--	5,862,951	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
7,049	7,049	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
12,418,350	1,859,962	--	146,938	--	10,411,450	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
						إجمالي التعرضات في نهاية السنة*

*يتضمن أرصدة التعرضات التي تم استبعادها عملاً بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) والبالغ قيمتها صفر دولار أمريكي (مخصص خسائر احتمالية متوقعة و فوائد معلقة)

الحركة على إجمالي التسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

لمجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
2,515,089	1,909,938	--	111,650	--	493,501	إجمالي التعرضات في بداية السنة*
2,632,076	2,846	--	--	--	2,629,230	التعرضات الجديدة خلال السنة
(4,327,856)	(1,303,514)	--	(54,870)	--	(2,969,472)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	1,809	--	(1,809)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	1,809	--	--	--	(1,809)	ما تم تحويله إلى Stage 3
(12,165)	(12,165)	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
1,056,875	290,435	--	--	--	766,440	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(48,897)	(48,897)	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
1,815,122	840,452	--	58,589	--	916,081	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
						إجمالي التعرضات في نهاية السنة*

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على إجمالي التسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
16,880,576	5,726,722	--	--	--	11,153,854	إجمالي التعرضات في بداية السنة
-	--	--	--	--	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(78,408)	--	--	--	--	(78,408)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(2,845,893)	--	--	--	--	(2,845,893)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
3,078	3,078	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>13,959,353</u>	<u>5,729,800</u>	--	--	--	<u>8,229,553</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

الحركة على إجمالي التسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
17,437,079	5,726,739	--	--	--	11,710,340	إجمالي التعرضات في بداية السنة
340,508	--	--	--	--	340,508	التعرضات الجديدة خلال السنة
(896,994)	--	--	--	--	(896,994)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(17)	(17)	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>16,880,576</u>	<u>5,726,722</u>	--	--	--	<u>11,153,854</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على إجمالي التسهيلات للحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
42,924,148	--	--	--	--	42,924,148	إجمالي التعرضات في بداية السنة
1,239,245	--	--	--	--	1,239,245	التعرضات الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
--	--	--	--	--	--	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
44,163,393	--	--	--	--	44,163,393	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

الحركة على إجمالي التسهيلات للحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
54,902,833	--	--	--	--	54,902,833	إجمالي التعرضات في بداية السنة
--	--	--	--	--	--	التعرضات الجديدة خلال السنة
(11,978,685)	--	--	--	--	(11,978,685)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
--	--	--	--	--	--	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
42,924,148	--	--	--	--	42,924,148	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين
إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على إجمالي التسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	أفرادي	تجميعي	أفرادي	
118,637,606	7,539,532	--	6,716,577	--	104,381,497	إجمالي التعرضات في بداية السنة*
27,323,254	1,388,720	--	1,401,321	--	24,533,213	التعرضات الجديدة خلال السنة
(20,594,264)	(113,987)	--	(802,138)	--	(19,678,139)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	(86,825)	--	(4,629,175)	--	4,716,000	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	-	--	595,637	--	(595,637)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	2,413,548	--	(784,097)	--	(1,629,451)	ما تم تحويله إلى Stage 3
(353)	(353)	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
5,819,418	(817,461)	--	(1,737,388)	--	8,374,267	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
11,254	11,254	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
131,196,915	10,334,428	--	760,737	--	120,101,750	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
		--		--		إجمالي التعرضات في نهاية السنة*

*يتضمن أرصدة التعرضات التي تم استبعادها عملاً بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) والبالغ قيمتها صفر دولار أمريكي (مخصص خسائر التمانية متوقعة و فوائد معلقة)

على إجمالي التسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		بالدولار الأمريكي
		تجميعي	أفرادي	تجميعي	أفرادي	
114,789,998	9,688,194	--	817,717	--	104,284,087	إجمالي التعرضات في بداية السنة
29,759,767	366,337	--	827,047	--	28,566,383	التعرضات الجديدة خلال السنة
(26,699,968)	(1,412,613)	--	(1,154,818)	--	(24,132,537)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	(1,212,211)	--	(1,454,072)	--	2,666,283	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	-	--	7,815,213	--	(7,815,213)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	401,786	--	(31,696)	--	(370,090)	ما تم تحويله إلى Stage 3
(12,681)	(12,681)	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
851,318	(228,452)	--	(102,814)	--	1,182,584	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(50,828)	(50,828)	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
118,637,606	7,539,532	--	6,716,577	--	104,381,497	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
		--		--		إجمالي التعرضات في نهاية السنة*

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين
إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على مخصص تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
796,916	517,069	--	49,027	--	230,820	بالدولار الأمريكي رصيد بداية السنة
1,515,266	547,349	--	396,941	--	570,976	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(79,333)	(79,333)	--	--	--	--	المسترد من خسارة التدني خلال السنة
--	(586)	--	(35,093)	--	35,679	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	22,814	--	(22,814)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	741,114	--	(407,751)	--	(333,363)	ما تم تحويله إلى Stage 3
23,100	23,100	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
(1,140,047)	(1,140,047)	--	--	--	--	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
8,373	8,373	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
1,124,275	617,039	--	25,938	--	481,298	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
		--		--		إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على مخصص تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
441,531	15,157	--	21,756	--	404,618	بالدولار الأمريكي الرصيد المعدل في بداية السنة
109,424	109,424	--	--	--	--	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(76,473)	(2,422)	--	(28,725)	--	(45,326)	المسترد من خسارة التدني خلال السنة
--	(401)	--	(4,366)	--	4,767	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	74,347	--	(74,347)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	72,877	--	(13,985)	--	(58,892)	ما تم تحويله إلى Stage 3
(516)	(516)	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة
325,024	325,024	--	--	--	--	تغيير التصنيف بين المراحل
(2,074)	(2,074)	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
796,916	517,069	--	49,027	--	230,820	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
		--		--		إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على مخصص القروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
4,360	--	--	348	--	4,012	بالدولار الأمريكي
--	--	--	--	--	--	رصيد بداية السنة
--	--	--	--	--	--	خسارة التدني على الأرصة الجديدة خلال السنة
(4,360)	--	--	(348)	--	(4,012)	المسترد من خسارة التدني خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
--	--	--	--	--	--	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على مخصص القروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
5,737	5,737	--	--	--	--	بالدولار الأمريكي
75	--	--	75	--	--	الرصيد المعدل في بداية السنة
(1,452)	--	--	--	--	(1,452)	خسارة التدني على الأرصة الجديدة خلال السنة
--	(5,737)	--	--	--	5,737	المسترد من خسارة التدني خلال السنة
--	--	--	273	--	(273)	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
4,360	--	--	348	--	4,012	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على مخصص تسهيلات الشركات الصغرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
1,167,243	1,125,395	--	354	--	41,494	بالدولار الأمريكي
80,949	52,191	--	558	--	28,200	رصيد بداية السنة
(460)	(460)	--	--	--	--	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	المسترد من خسارة التدني خلال السنة
--	--	--	590	--	(590)	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	40,966	--	--	--	(40,966)	ما تم تحويله إلى Stage 2
10	10	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
(61,126)	(61,126)	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(34,267)	(34,267)	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
1,152,349	1,122,709	--	1,502	--	28,138	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
						إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على مخصص تسهيلات الشركات الصغرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
2,193,670	2,183,317	--	--	--	10,353	بالدولار الأمريكي
42,460	10,965	--	354	--	31,141	الرصيد المعدل في بداية السنة
(602,092)	(602,092)	--	--	--	--	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	المسترد من خسارة التدني خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
(6,037)	(6,037)	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(459,863)	(459,863)	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(6,186)	(6,186)	--	--	--	--	التعرضات المعدومة
5,291	5,291	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
1,167,243	1,125,395	--	354	--	41,494	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على مخصص تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
5,749,815	5,726,722	--	--	--	23,093	بالدولار الأمريكي
32,556	--	--	--	--	32,556	رصيد بداية السنة
--	--	--	--	--	--	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	المسترد من خسارة التدني خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
3,079	3,079	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
5,785,450	5,729,801	--	--	--	55,649	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على مخصص تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
5,726,739	5,726,739	--	--	--	--	بالدولار الأمريكي
23,093	--	--	--	--	23,093	الرصيد المعدل في بداية السنة
--	--	--	--	--	--	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	المسترد من خسارة التدني خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(17)	(17)	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
5,749,815	5,726,722	--	--	--	23,093	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على اجمالي التسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
7,718,334	7,369,186	--	49,729	--	299,419	بالدولار الأمريكي رصيد بداية السنة
1,628,771	599,540	--	397,499	--	631,732	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(84,153)	(79,793)	--	(348)	--	(4,012)	المسترد من خسارة التدني خلال السنة
--	(586)	--	(35,093)	--	35,679	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	23,404	--	(23,404)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	782,080	--	(407,751)	--	(374,329)	ما تم تحويله إلى Stage 3
23,110	23,110	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(1,201,173)	(1,201,173)	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(22,815)	(22,815)	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
8,062,074	7,469,549	--	27,440	--	565,085	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة*

الحركة على مخصص اجمالي التسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
8,367,677	7,930,950	--	21,756	--	414,971	بالدولار الأمريكي الرصيد المعدل في بداية السنة *
175,052	120,389	--	429	--	54,234	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(680,017)	(604,514)	--	(28,725)	--	(46,778)	المسترد من خسارة التدني خلال السنة
--	(6,138)	--	(4,366)	--	10,504	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	74,620	--	(74,620)	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	72,877	--	(13,985)	--	(58,892)	ما تم تحويله إلى Stage 3
(6,553)	(6,553)	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(134,839)	(134,839)	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(6,186)	(6,186)	--	--	--	--	التعرضات المددومة
3,200	3,200	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
7,718,334	7,369,186	--	49,729	--	299,419	إجمالي التعرضات في نهاية السنة*

توزيع التعرضات الائتمانية للتسهيلات المباشرة حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لسنة 2019:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	بالدولار الأمريكي
120,101,750	44,163,393	10,411,450	8,229,553	3,242,591	54,054,763	المرحلة (1)
760,737	-	146,938	-	-	613,799	المرحلة (2)
10,334,428	-	1,859,962	5,729,800	645,114	2,099,552	المرحلة (3)*
131,196,915	44,163,393	12,418,350	13,959,353	3,887,705	56,768,114	الإجمالي
(321,655)	-	(197,044)	(3,060)	-	(121,551)	فوائد وعمولات متعلقة
(8,062,074)	-	(1,152,349)	(5,785,450)	-	(1,124,275)	مخصص تدني التسهيلات
122,813,186	44,163,393	11,068,957	8,170,843	3,887,705	55,522,288	

تتوزع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2019 كما يلي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	بالدولار الأمريكي
12,688,909	-	7,226,860	4,826,244	30,560	605,245	تأمينات نقدية
9,100,936	-	1,810,436	-	7,210,500	80,000	عقارية
3,235,420	-	465,160	-	2,489,360	280,900	أسهم متداولة
464,299	-	217,112	-	18,500	228,687	سيارات وآليات
25,489,564	-	9,719,568	4,826,244	9,748,920	1,194,832	

توزيع التعرضات الائتمانية للتسهيلات المباشرة حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لسنة 2018:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	بالدولار الأمريكي
104,381,497	42,924,148	916,081	11,153,854	3,459,399	45,928,015	المرحلة (1)
6,716,577	--	58,589	--	108,522	6,549,466	المرحلة (2)
7,539,532	--	840,452	5,726,722	--	972,358	المرحلة (3)*
118,637,606 (357,886)	42,924,148	1,815,122 (194,002)	16,880,576	3,567,921	53,449,839	الإجمالي
(7,718,334)	--	(1,167,243)	(5,749,815)	--	(163,884)	فوائد وعمولات مطلقة
110,561,386	42,924,148	453,877	11,130,761	3,563,561	52,489,039	مخصص تدني التسهيلات

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2018 كما يلي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	بالدولار الأمريكي
7,666,816	--	1,508,648	5,055,476	96,802	1,005,890	تأمينات نقدية
8,265,359	--	200,000	--	3,991,306	4,074,053	عقارية
2,714,901	--	--	--	486,065	2,228,836	أسهم متداولة
618,379	--	174,900	42,522	92,307	308,650	سيارات وآليات
19,265,455	--	1,883,548	5,097,998	4,666,480	7,617,429	

أ. معلومات حول القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء:

31 كانون أول 2018		31 كانون أول 2019		بالدولار الأمريكي
النسبة	الرصيد	النسبة	الرصيد	
37%	43,949,045	40.56%	53,217,085	قروض وسلف ممنوحة بعملات أجنبية*
7.23%	8,578,409	10.09%	13,242,965	قروض وسلف غير عاملة وتحت المراقبة*
				قروض وسلف غير عاملة وتحت المراقبة بعد تنزيل الفوائد المعلقة**
7.04%	8,325,448	9.87%	12,921,310	
3%	3,567,921	2.96%	3,887,705	قروض وسلف ممنوحة بضمانات عقارية *
96.77%	114,799,769	140.77%	184,681,688	القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل القروض والسلف
36	42,924,146	33.66%	44,163,393	التسهيلات الممنوحة للحكومة
0%	126	0.00%	849	التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين

* النسبة إلى إجمالي القروض والسلف

أ. تتوزع القروض والسلف بعد تنزيل الفوائد المعلقة (مقومة بالدولار الأمريكي) حسب نوع العملة كما يلي:

المجموع	أخرى	دولار أمريكي	دينار أردني	شيقل اسرانيلي	
118,279,718	38,739	74,330,674	9,521,696	34,388,609	2018
130,875,260	54,277	77,777,836	12,665,995	40,377,152	2019

ب. تتوزع القروض والسلف حسب القطاع والمنطقة الجغرافية (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) كما يلي:

كما في 31 كانون الاول		بالدولار الأمريكي
2018	2019	
42,924,146	44,163,393	التوزيع حسب القطاع
		قطاع عام
		قطاع خاص:
		شركات ومؤسسات
		افراد
18,501,696	26,177,599	
56,853,876	60,534,268	
75,355,572	86,711,867	
118,279,718	130,875,260	
كما في 31 كانون الاول		بالدولار الأمريكي
2018	2019	
118,279,718	130,875,260	التوزيع حسب المنطقة الجغرافية
--	--	داخل فلسطين
118,279,718	130,875,260	خارج فلسطين

ج. توزيع القروض والسلف على القطاعات الاقتصادية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما يلي:

كما في 31 كانون الاول		بالدولار الأمريكي
2018	2019	
1,920,185	1,957,585	زراعة
5,800,424	5,747,352	صناعة وتعددين
864,704	1,115,715	إنشاءات
2,860,044	4,136,532	تجارة عامة
12,331	8,462	خدمات النقل
-	-	سياحة وفنادق ومطاعم
8,070,233	11,218,579	خدمات ومرافق عامة
42,924,146	44,163,393	حكومية
55,827,651	62,527,642	أغراض أخرى *
118,279,718	130,875,260	

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

* تمثل الأغراض الأخرى ما يلي:

تمويل شراء أراضي وعقارات
تمويل شراء السيارات والمركبات الخاصة
تمويل السلع الاستهلاكية

34,347,864	38,169,481
190,142	110,783
21,289,645	24,247,378
<u>55,827,651</u>	<u>62,527,642</u>

هـ فيما يلي الحركة على مخصص تدلي القروض والسلف:

بالدولار الأمريكي	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الاجمالي
31 كانون أول 2019	796,916	4,360	5,749,815	1,167,243	--	7,718,334
الرصيد في بداية السنة	78,670	--	--	302,922	--	381,592
المقطوع خلال السنة من الإيرادات	(2,018)	--	--	--	--	(2,018)
المسترد خلال السنة من المخصص	--	--	--	--	--	--
المخصصات المشطوبة خلال الفترة	--	--	--	--	--	--
محول الى ديون خارج المركز المالي	242,334	(4,360)	32,556	(283,549)	--	(13,019)
صافي حركة مخصص خسائر متوقعة	8,373	--	3,079	(34,267)	--	(22,815)
فروق تقييم العملات وتسويات	1,124,275	--	5,785,450	1,152,349	--	8,062,074
الرصيد في نهاية السنة						

بالدولار الأمريكي	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الاجمالي
31 كانون أول 2018	15,157	5,737	5,726,739	2,183,317	--	7,930,950
الرصيد في بداية السنة	426,374	--	--	10,353	--	436,727
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	1,258,752	5,737	5,726,739	2,193,670	--	8,367,677
الرصيد في بداية السنة المعدل	19,059	-	--	10,965	--	30,024
المقطوع خلال السنة من الإيرادات	--	--	--	(602,092)	--	(602,092)
المسترد خلال الفترة من المخصص	--	--	--	--	--	--
محول الى ديون خارج المركز المالي	--	--	--	(6,186)	--	(6,186)
ديون معدومة	338,400	(1,377)	23,093	(434,405)	--	(74,289)
صافي حركة مخصص خسائر متوقعة	(2,074)	--	(17)	5,291	--	3,200
فروق تقييم العملات وتسويات	796,916	4,360	5,749,815	1,167,243	--	7,718,334
الرصيد في نهاية السنة						

و. فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

بالدولار الأمريكي	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي
31 كانون الأول 2019	163,884	--	--	194,002	357,886
الرصيد في بداية السنة	366,770	--	3,060	3,849	373,679
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	(407,396)	--	--	(807)	(408,203)
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	--	--	--	--	--
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	--	--	--	--	--
محول الى ديون خارج المركز المالي	(1,707)	--	--	--	(1,707)
فروق تقييم العملات وتسويات	121,551	--	3,060	197,044	321,655
الرصيد في نهاية السنة					

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

بالدولار الأمريكي 31 كانون الأول 2018	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي بالدولار الأمريكي
الرصيد في بداية السنة	149,330	--	--	775,509	924,839
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	21,611	--	--	40,565	62,176
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(7,057)	--	--	(4,050)	(11,107)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	--	--	--	(623,126)	(623,126)
محول الى ديون خارج المركز المالي	--	--	--	--	--
فروق تقييم العملات وتسويات	--	--	--	5,104	5,104
الرصيد في نهاية السنة	163,884	--	--	194,002	357,886

31 كانون أول 2019 31 كانون أول 2018

الرصيد في بداية السنة	357,886	924,839
يضاف: الفوائد المعلقة خلال الفترة	373,678	62,176
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(408,202)	(11,107)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	-	(623,126)
محول الى ديون خارج المركز المالي	-	-
فروق تقييم العملات وتسويات	(1,707)	5,104
الرصيد في نهاية الفترة	321,655	357,886

ز- عملاً بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1)، تم خلال الفترة المنتهية في 31 كانون أول 2019 استبعاد القروض والسلف المصنفة والمتعثرة منذ أكثر من (6) سنوات والمستدرك لها بالكامل ضمن مخصص التدني في قيمة القروض والسلف ومراقبتها خارج المركز المالي. تمثل الحركة على مخصص تدني هذه القروض والسلف وفوائدها المعلقة ما يلي:

31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	مخصص التدني	فوائد معلقة	مخصص التدني	فوائد معلقة
الرصيد أول السنة	3,598,176	1,858,226	3,598,176	1,859,000	
اضافات	1,545,000	--	--	--	
استيعادات (مخصصات ، معلقة مستردة)	--	--	--	--	
مخصصات / معلقة تم شطبها	--	--	--	--	
فروق تقييم العملات وتسويات	843	--	--	--	(774)
الرصيد آخر السنة	5,143,176	1,859,069	3,598,176	1,858,226	

ح. الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي تم جدولتها حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1)، وقد بلغ إجماليها كما في نهاية السنة الحالية 150,700 دولار أمريكي مقابل صفر دولار أمريكي كما في نهاية السنة السابقة.

إيضاحات حول القوائم المالية

ط. الديون المعاد هيكلتها:
يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع القروض والسلف من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر الدين أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح.... الخ ، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ إجماليها كما في نهاية السنة الحالية 1,374,269 دولار أمريكي.

ي. التسهيلات المضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض

31 كانون الأول 2019

نوع التسهيل	المبلغ الممنوح (دولار)	الرصيد الحالي (دولار)	نسبة تحمل المصرف (دولار)	الديون المتعثرة (دولار)
قروض	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

31 كانون الأول 2018

نوع التسهيل	المبلغ الممنوح (دولار)	الرصيد الحالي (دولار)	نسبة تحمل المصرف (دولار)	الديون المتعثرة (دولار)
قروض	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بالدولار الأمريكي	كما في 31 كانون الأول 2019	2018
أسهم شركات غير متوفر لها اسعار سوقية (غير مدرجة)	975	975
	975	975

بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل (صفر) دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (4,087 دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018) .

*تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.

إيضاحات حول القوائم المالية

9- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

تعمل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما في 31 كانون الأول 2019 أدونات وسندات خزينة صادرة عن البنك المركزي الأردني تفاصيلها كما يلي:

التصنيف الائتماني للمؤسسة	نوع الموجودات	31 كانون الأول 2019			تاريخ الاستثمار
		قيمة الاستثمار/دولار	نسبة الفائدة	تاريخ الاستحقاق	
BB-	سندات الخزينة الأردنية	1,410,440	%4.30	4/6/2020	3/6/2015
BB-	سندات الخزينة الأردنية	1,410,440	%7.00	29/5/2027	29/3/2017
BB-	سندات الخزينة الأردنية	1,763,050	%6.25	4/12/2026	25/2/2018
		(51,569)			مخصص خسائر ائتمانية متوقعة*
		4,532,361			

التصنيف الائتماني للمؤسسة	نوع الموجودات	31 كانون الأول 2018			تاريخ الاستثمار
		قيمة الاستثمار/دولار	نسبة الفائدة	تاريخ الاستحقاق	
BB-	سندات الخزينة الأردنية	2,115,660	%5.48	10/9/2019	10/9/2014
BB-	سندات الخزينة الأردنية	1,410,440	%4.30	4/6/2020	3/6/2015
BB-	سندات الخزينة الأردنية	1,410,440	%7.00	29/3/2027	29/3/2017
BB-	سندات الخزينة الأردنية	1,763,050	%6.25	4/12/2026	25/2/2018
		(75,370)			مخصص خسائر ائتمانية متوقعة*
		6,624,220			

بلغ رصيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة واحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 51,569 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 (مبلغ 75,370 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018).

إيضاحات حول القوائم المالية

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (تتمتع)
توزعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وفقاً للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على النحو الآتي :

المجموع	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		المجموع	البنود
		مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي		
6,699,590	--	--	--	--	6,699,590	رصيد بداية السنة	
--	--	--	--	--	--	الإستثمارات الجديدة خلال السنة	
(2,115,660)	--	--	--	--	(2,115,660)	الإستثمارات المستحقة خلال السنة	
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات	
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	
4,583,930	--	--	--	--	4,583,930	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	
إن ملخص الحركة على مخصص تذييل الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة هي كما يلي:							
المجموع	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		المجموع	البنود
		مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي		
75,370	--	--	--	--	75,370	رصيد بداية السنة	
--	--	--	--	--	--	خسارة التذييل على الأرصدة الجديدة خلال السنة	
(23,801)	--	--	--	--	(23,801)	المسترد من خسارة التذييل على الإستثمارات المستحقة	
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات	
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	
51,569	--	--	--	--	51,569	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	

إيضاحات حول القوائم المالية

10- ممتلكات ومعدات - بالصفى				
المجموع	تأمينات وديورات	أجهزة الحاسب الآلى	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث
5,612,945	1,420,522	660,045	176,494	3,355,884
100,035	-	12,889	-	87,146
(10,503)	(471)	(687)	-	(9,345)
5,702,477	1,420,051	672,247	176,494	3,433,685
الكلفة :				
				الرصيد في بداية السنة
4,922,663	1,133,953	610,290	160,727	3,017,693
156,008	61,643	19,895	7,568	66,902
(9,667)	(471)	(504)		(8,692)
5,069,004	1,195,125	629,681	168,295	3,075,903
633,473	224,926	42,566	8,199	357,782
4,552,036				
الإستهلاك المتراكم :				
				الرصيد في بداية السنة
				استهلاك السنة
				استبعادات
				الإستهلاك المتراكم في نهاية السنة
				صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة
				تكلفة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل

(ب) حق استخدام الأصول المستأجرة:

بالدولار الأمريكي

عقارات مستأجرة
(فروع وصالات آتية)
كما في 31 كانون الأول 2019

الرصيد كما في بداية السنة بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)	
اضافات خلال السنة	2,441,926
استيعادات خلال السنة	-
رصيد كما في نهاية السنة	2,441,926
الاستهلاك للسنة	273,524
الرصيد كما في نهاية السنة	2,168,402
صافي القيمة الدفترية	

إيضاحات حول القوائم المالية

10 - ممتلكات ومعدات - بالصفى (تتمة)				
المجموع	تحسينات وديورات	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث
5,563,182	1,420,522	651,155	176,494	3,315,011
63,139	-	8,890	-	54,249
(13,376)	-	-	-	(13,376)
5,612,945	1,420,522	660,045	176,494	3,355,884
31 كانون الأول 2018				
الكلفة :				
4,747,360	1,069,247	587,530	153,158	2,937,425
185,584	64,706	22,760	7,569	90,549
(10,281)	-	-	-	(10,281)
4,922,663	1,133,953	610,290	160,727	3,017,693
690,282	286,569	49,755	15,767	338,191
4,654,710				
الرصيد في بداية السنة				
إضافات				
استبعادات				
الرصيد في نهاية السنة				
الاستهلاك المتراكم :				
الرصيد في بداية السنة				
استهلاك السنة				
استبعادات				
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة				
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة				
صافي ممتلكات ومعدات في نهاية السنة				
تكلفة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل				

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين
إيضاحات حول القوائم المالية

11- موجودات غير ملموسة - بالصافي

كما في 31 كانون الاول		
2018	2019	بالدولار الأمريكي
168,536	300,723	رصيد بداية السنة - بالصافي
196,952	176,253	اضافات خلال السنة
(64,765)	(118,054)	الاطفاء السنة
-	-	استيعادات
300,723	358,922	رصيد بداية السنة - بالصافي

تمثل الموجودات غير الملموسة برامج الحاسب الآلي والأنظمة الإلكترونية المستخدمة في البنك.

12- موجودات أخرى

كما في 31 كانون الاول		
2018	2019	بالدولار الأمريكي
141,165	157,321	فوائد وعمولات مستحقة القبض
322,014	81,472	مصرفات مدفوعة مقدماً
720,674	568,945	سلف الضريبة المدفوعة
96,676	85,089	مخزون القرطاسية والمطبوعات
1,462,089	1,546,180	شيكات المقاصة
1,160,811	1,190,397	موجودات متفرقة
3,903,429	3,629,404	

13- ودائع سلطة النقد الفلسطينية

كما في 31 كانون الاول		
2018	2019	بالدولار الأمريكي
2,657,550	5,670,182	ودائع لاجل تستحق خلال 3 شهور
2,657,550	5,670,182	

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

14- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

31 كانون الأول 2018			31 كانون الأول 2019			31 كانون الأول 2019
المجموع	خارج فلسطين	داخل فلسطين	المجموع	خارج فلسطين	داخل فلسطين	
4,035,262	-	4,035,262	6,433,993	-	6,433,993	حسابات جارية وتحت الطلب
2,090,285	-	2,090,285	3,130,507	-	3,130,507	ودائع لأجل تستحق خلال 3 شهور
6,125,547	-	6,125,547	9,564,500	-	9,564,500	

15- ودائع عملاء

بالدولار الأمريكي					31 كانون الأول 2019
المجموع	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد	
55,632,284	2,617,961	457,688	30,978,632	21,578,003	حسابات جارية وتحت الطلب
21,806,411	12,031	28,649	1,312,130	20,453,601	ودائع التوفير
39,071,771	1,293,241	34,798	12,292,403	25,451,329	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
116,510,466	3,923,233	521,135	44,583,165	67,482,933	
بالدولار الأمريكي					31 كانون الأول 2018
المجموع	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد	
52,217,774	3,493,446	22,139	29,151,586	19,550,603	حسابات جارية وتحت الطلب
17,701,155	13,007	19,583	1,073,996	16,594,569	ودائع التوفير
35,431,974	821,537	-	9,955,123	24,655,314	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
105,350,903	4,327,990	41,722	40,180,705	60,800,486	

تتوزع ودائع العملاء (مقومة بالدولار الأمريكي) حسب نوع العملة كما يلي:

المجموع / دولار أمريكي	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار أردني	شيقل اسرانييلي	
116,510,466	4,744,509	48,136,060	19,879,456	43,750,441	2019
105,350,903	4,563,891	40,953,635	21,872,687	37,960,690	2018

معلومات حول ودائع العملاء

2018		2019		دولار أمريكي
النسبة إلى إجمالي ودائع العملاء	الرصيد	النسبة إلى إجمالي ودائع العملاء	الرصيد	
9.5%	10,030,151	9.72%	11,321,692	ودائع لا تحمل فوائد
2.2%	2,343,448	3.07%	3,575,991	ودائع جامدة
11.4%	12,000,173	4.54%	5,284,836	ودائع محجوزة (مقيدة السحب)
4.11%	4,327,990	3.37%	3,923,233	ودائع القطاع العام

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين
إيضاحات حول القوائم المالية

16- تأمينات نقدية

كما في 31 كانون الأول		دولار أمريكي
2018	2019	
8,694,568	14,066,521	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
2,185,037	3,932,195	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
712,773	914,835	تأمينات خدمات أخرى
11,592,378	18,913,551	
4,185,015	9,449,907	منه بالعملة الأجنبية

17- التزامات عقود إيجار

بالدولار الأمريكي						31 كانون الأول 2019
سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الاقساط المتبقية	الكلية	المبلغ	
6%	--	سنوي	9		1,987,743	التزامات عقود الإيجار
6%	--	سنوي	9		1,987,743	المجموع

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

التزامات الإيجارات المخصصة المدرجة في بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2019	لغاية سنة أكثر من سنة
توزعت كالتالي:	
--	
1,987,743	

18- مخصصات متنوعة

بالدولار الأمريكي					31 كانون الأول 2019
رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	فروقات العملة	رصيد نهاية السنة	
3,261,368	447,628	(82,108)	-	3,626,888	مخصص تعويض نهاية الخدمة
1,633,435	-	(1,545,000)	2,511	90,946	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
-	285,000	(82,771)	-	202,229	مخصص مكافآت موظفين
177,730	-	-	15,743	193,473	مخصص أرصدة مدينة وسلفيات
5,072,533	732,628	(1,709,879)	18,254	4,113,536	
3,384,414	304,697	(427,743)	-	3,261,368	31 كانون الأول 2018
1,640,732	16,251	(19,958)	(3,590)	1,633,435	مخصص تعويض نهاية الخدمة
192,179	-	-	(14,449)	177,730	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
5,217,325	320,948	(447,701)	(18,039)	5,072,533	مخصص أرصدة مدينة وسلفيات

19- مخصص ضريبة الدخل

أ. إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

2018	2019
299,293	299,293
-	(205,810)
<u>299,293</u>	<u>93,483</u>

بالدولار الأمريكي
رصيد بداية السنة
الضريبة المدفوعة
رصيد نهاية السنة

ب. تمثل الضريبة الظاهرة في قائمة الربح أو الخسارة ما يلي:

2018	2019
-	-
-	585,918
-	<u>585,918</u>

بالدولار الأمريكي
الضريبة المستحقة عن أرباح السنة
ضريبة سنوات سابقة مدفوعة
الضرائب المحملة على قائمة الربح أو الخسارة

حصل البنك خلال العام 2019 على مخصصات ضريبة نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك حتى نهاية العام 2017، وبراى المستشار الضريبي ان المخصصات المسجلة في القوائم المالية كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية عن سنة 2019.

ج. ان التسوية بين الربح المحاسبي والربح الضريبي للفترة المنتهية في 31 كانون الاول 2019 كانت كما يلي:

2018	2019
319,480	467,798
866,977	1,020,696
(1,682,588)	(1,629,126)
<u>(496,131)</u>	<u>(140,632)</u>
<u>(546,029)</u>	<u>(573,068)</u>
<u>(1,042,160)</u>	<u>(713,700)</u>

صافي الخسارة حسب بيان الدخل
يرد الى ضريبة الدخل: (غير مقبولة ضريبيا)
ينزل من الدخل: (مقبولة ضريبيا)

صافي الخسارة المعدلة لأغراض ضريبة القيمة المضافة
ينزل: ضريبة القيمة المضافة مدفوعة على الرواتب
صافي الخسارة المعدلة لأغراض ضريبة الدخل

20- مطلوبات أخرى
بالدولار الأمريكي

كما في 31 كانون الأول	
2018	2019
373,444	439,768
544,119	353,474
24,975	29,955
-	1,244
966	-
877,200	418,855
-	37,843
2,000	-
158,940	-
295,774	212,313
<u>2,277,418</u>	<u>1,493,452</u>

فوائد مستحقة غير مدفوعة
شيكات مقبولة الدفع
أمانات مؤقتة
ضريبة الدخل المستحقة على الرواتب
ضريبة القيمة المضافة المستحقة*
مصاريف مستحقة
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة**
حوالات واردة
حوالات صادرة
أخرى

*تمثل الحركة على مخصص ضريبة القيمة المضافة المستحقة ما يلي :

2018	2019
71,441	966
(634,375)	(515,455)
563,900	514,489
--	--
<u>966</u>	<u>--</u>

بالدولار الأمريكي

رصيد بداية السنة
ضريبة القيمة المضافة المدفوعة
ضريبة القيمة المضافة المستحقة
فروقات عملة
رصيد نهاية السنة

*الحركة على أرصدة التسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
7,892,760	--	--	--	--	7,892,760	إجمالي التعرضات في بداية السنة
4,063,716	--	--	--	--	4,063,716	التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,582,926)	--	--	--	--	(1,582,926)	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
--	--	--	--	--	--	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	الاستثمارات المعدومة
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>10,373,550</u>	--	--	--	--	<u>10,373,550</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

يشمل الرصيد في نهاية السنة مبلغ 5,970,634 دولار أمريكي Squof غير مستغلة وغير ممولة

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

الحركة على ارصدة التسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
5,328,182	--	--	--	--	5,328,182	إجمالي التعرضات في بداية السنة
2,564,578	--	--	--	--	2,564,578	التعرضات الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
--	--	--	--	--	--	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	التغيرات الناتجة عن تعديلات
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
7,892,760	--	--	--	--	7,892,760	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

يشمل الرصيد في نهاية السنة مبلغ 2,346,540 دولار أمريكي سقوف غير مستغلة وغير ممولة.

الحركة على مخصص تدني تسهيلات إئتمانية غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)		المرحلة (1)		البند بالدولار الأمريكي
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
-	--	--	--	--	--	الرصيد المعدل في بداية السنة
37,843	--	--	--	--	37,843	التعرضات الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 1
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 2
--	--	--	--	--	--	ما تم تحويله إلى Stage 3
--	--	--	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
--	--	--	--	--	--	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	--	--	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
37,843	--	--	--	--	37,843	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

21- رأس المال المدفوع

يعتبر البنك العقاري المصري العربي (إدارة وفروع فلسطين) فرعاً للبنك العقاري المصري العربي، شركة مساهمة عامة مصرية رأسمالها كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 3,26 مليار جنيه مصري. تم زيادة رأس مال إدارة وفروع فلسطين خلال الأعوام السابقة ليصبح 53,200,000 دولار أمريكي وفقاً لمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية كما هو مبين في إيضاح (36). هنالك مبلغ 15 مليون دولار أمريكي من رأس المال المدفوع لدى سلطة النقد الفلسطينية كوديعة رأس المال بفاصلة (إيضاح 4).

كفاية رأس مال إدارة وفروع فلسطين بلغت قاعدة رأس المال للبنك العقاري المصري (إدارة وفروع فلسطين) ونسبة كفاية رأس المال والمعدة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما يلي:

31 كانون الأول 2018 بازل 2	31 كانون الأول 2019 بازل 2	بالدولار الأمريكي
43,159,975	43,551,342	رأس المال الأساسي
1,165,965	1,584,372	رأس المال المساند
44,325,940	45,135,714	إجمالي رأس المال
--	--	صافي الاستثمارات*
44,325,940	45,135,714	قاعدة رأس المال بعد طرح الاستثمارات
113,168,225	126,907,719	الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
38%	34%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
39%	36%	نسبة كفاية نسبة رأس المال التنظيمي
39%	36%	إجمالي نسبة كفاية رأس المال

رأس المال الأساسي: يتضمن رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، احتياطي التقلبات الدورية والأرباح المدورة باستثناء أرباح الفترة المرحلية مطروحاً منه الأصول الغير ملموسة.

* لاحقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (6) لسنة 2015 بشأن رأس المال والاحتياطيات وحصل الملكية والمرفق الخاص بقاعدة رأس المال فإنه يطرح من إجمالي الشريحة الأولى والثانية من رأس المال التنظيمي الاستثمارات في رؤوس أموال المصارف والشركات المالية وشركات التأمين.

- إن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المقرر من قبل سلطة النقد الفلسطينية هو 12% والحد الأدنى المقرر من قبل لجنة بازل هو 8%.

22- الاحتياطيات

- احتياطي قانوني

بموجب قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 وقانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 يقتطع مبلغ يعادل 10% من صافي الأرباح السنوية يخصص لحساب الاحتياطي القانوني. لا يجوز وقف هذا الإقتطاع قبل أن يبلغ رصيد هذا الإحتياطي رأس مال البنك، كما لا يجوز تحويل هذا الإحتياطي للخارج.

- احتياطي التقلبات الدورية

حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 2019/13 فإن النسبة المقررة من قبل سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب احتياطي التقلبات الدورية للعام 2019 هي 0.66% من الأصول المرجحة للمخاطر (0.57% السنة السابقة)، وحسب التعليمات المذكورة أعلاه يتم إضافة الاحتياطي الجديد إلى الاحتياطي المكون سابقاً (15% من صافي الربح بعد الضريبة)، يحظر استخدام هذا الاحتياطي لأي هدف كان دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يتم احتساب احتياطي المخاطر بواقع 1.50% من صافي القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء بعد طرح مخصص التدني في القيمة والفوائد المعلقة و0.50% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالاعتمادات المستندية الواردة. يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وقد تم تبويبه في القوائم المالية ضمن حقوق الإدارة العامة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وتمشياً مع معايير المحاسبة الدولية. إن تخفيض رصيد هذا الاحتياطي يحتاج الى موافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. تم خلال الفترة قيد الخسائر الإئتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق المعيار الدولي رقم (9) وذلك بموجب تعليمات سلطة النقد رقم (2018/02).

- إحتياطي اختياري

بموجب تعليمات المركز الرئيسي لفروع فلسطين يقتطع مبلغ 20% من صافي الأرباح السنوية لحساب الاحتياطي الاختياري لدعم المركز المالي لفروع البنك العامل في فلسطين

23- أرباح مدورة

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	بالدولار الأمريكي
(12,207,649)	(11,984,020)	رصيد بداية السنة المعدل
319,473	467,798	صافي ربح السنة
--	(18,229)	المحول إلى الاحتياطي مخاطر مصرفية عامة
(31,948)	(46,780)	المحول إلى الاحتياطي القانوني
(63,896)	(93,560)	المحول إلى احتياطات أخرى
<u>(11,984,020)</u>	<u>(11,674,791)</u>	

24- الفوائد الدائنة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018	2019	بالدولار الأمريكي
		قروض وسلف : للأفراد (التجزئة) : حسابات جارية مدينة قروض وكمبيالات
335,060	273,778	
3,148,039	3,645,908	
<u>3,483,099</u>	<u>3,919,686</u>	
<u>183,002</u>	<u>237,934</u>	القروض العقارية
		الشركات الكبرى: حسابات جارية مدينة قروض وكمبيالات
629,738	547,225	
21,779	--	
<u>651,517</u>	<u>547,225</u>	
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حسابات جارية مدينة قروض وكمبيالات
66,342	339,985	
10,511	335,679	
<u>76,853</u>	<u>675,664</u>	
1,716,556	1,593,971	الحكومة والقطاع العام
197,253	384,732	أرصدة لدى سلطة النقد
366,772	420,084	أرصدة لدى الإدارة العامة
127,745	63,630	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
369,124	417,766	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
<u>7,171,921</u>	<u>8,260,692</u>	المجموع

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين
إيضاحات حول القوائم المالية

25- الفوائد المدينة

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول	
2018	2019
43,054	109,387
13,745	43,362
92,029	78,591
1,287,002	1,191,709
1,392,776	1,313,662
128,868	236,364
-	64,679
1,564,698	1,724,092

بالدولار الأمريكي

ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

حسابات جارية وتحت الطلب

ودائع التوفير

ودائع لأجل وخاضعة لإشعار

ودائع العملاء

تأمينات نقدية

فوائد التزامات الإيجارات

المجموع

26- صافي إيرادات العمولات

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول	
2018	2019
352,810	289,312
46,853	52,079
(54,202)	(38,792)
345,461	302,599

بالدولار الأمريكي

إيرادات العمولات:

عمولات تسهيلات مباشرة

عمولات تسهيلات غير مباشرة

بنزل : مصروفات العمولات

صافي إيرادات العمولات

27- إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول	
2018	2019
247,056	437,845
1,578	1,457
688,689	1,405,609
937,323	1,844,911

بالدولار الأمريكي

فوائد معلقة معادة للإيرادات

إيرادات مستردة من سنوات سابقة

إيرادات هاتف وبريد وسويفت

إيرادات متفرقة

المجموع

28- نفقات الموظفين

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول	
2018	2019
3,887,400	4,400,798
546,029	573,068
212,321	220,558
141,792	171,570
18,510	24,383
4,806,052	5,390,377

بالدولار الأمريكي

رواتب ومناقص وعلاوات الموظفين

ضريبة القيمة المضافة على الرواتب

مساهمة البنك في صندوق الإيداع *

نفقات طبية وتأمين

تدريب وتنقلات الموظفين

المجموع

* يساهم البنك بنسبة 10% من الراتب الأساسي للموظف ويدفع الموظف نسبة 5% من راتبه الأساسي لصالح صندوق الإيداع. يظهر رصيد صندوق الإيداع ضمن حسابات الإدارة العامة.

29- مصروفات أخرى

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2018	2019	بالدولار الأمريكي
360,416	13,029	إيجارات
60,662	66,406	قرطاسية ومطبوعات
229,051	237,460	بريد وهاتف وسويقت
177,575	173,705	صيانة وتصليلات وتنظيفات
685,515	685,661	رسوم ورخص وصرالب
224,299	121,196	إعلانات واشترابات
136,072	180,721	مصروفات تأمين
120,204	119,424	إنارة وتدفة ومياه
5,757	5,358	نفقات ضيافة
27,580	89,837	أتعاب مهنية
9,600	10,400	أجور حراسة
269,875	330,532	رسوم ضمان الودائع
220,751	269,119	أخرى متفرقة
2,527,357	2,302,848	المجموع

30- مصروف (المسترد من) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2018	2019	بالدولار الأمريكي
-	(34,740)	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
-	(13,702)	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية
572,068	(343,740)	مصروف (المسترد من) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة
-	23,801	المسترد من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
-	(37,843)	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على بنود خارج قائمة المركز المالي
572,068	(406,224)	المجموع

31- النقد وما في حكمه

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	بالدولار الأمريكي
35,730,188	49,494,257	النقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
8,149,292	7,106,380	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,166,560	8,828,785	أرصدة لدى الإدارة العامة
(31,789,219)	(39,667,306)	أرصدة مقيدة السحب
20,256,821	25,762,116	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

32- ارتباطات والتزامات محتملة

يقوم البنك بإصدار ارتباطات والتزامات مالية محتملة مختلفة غير قابلة للتقاضي لمقابلة الاحتياجات المالية للعملاء، وبالرغم من أن هذه المطلوبات قد لا يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي فهي لا تزال تتضمن مخاطر انتمائية وهي بالتالي جزء من المخاطر الكلية للبنك. في كثير من الحالات لا يمثل المبلغ المعترف به في قائمة المركز المالي للالتزام المتكبد كامل الخسارة المحتملة للتعاق. فيما يلي إجمالي الارتباطات والالتزامات المحتملة القائمة:

2019	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
السقوف غير المستغلة	5,970,634	--	--	5,970,634
الكفالات	4,402,916	--	--	4,402,916
المجموع	10,373,550	--	--	10,373,550

2018	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
السقوف غير المستغلة	2,346,541	--	--	2,346,541
الكفالات	5,546,219	--	--	5,546,219
المجموع	7,892,760	--	--	7,892,760

33- معاملات مع جهات ذات علاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يملكونها وكافة الشركات الشقيقة والحليفة كأطراف ذات علاقة. فيما يلي بيان بأرصدة الجهات ذات العلاقة:

31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018
بنود داخل المركز المالي :	
ودائع لدى البنك	405,269
قروض وسلف قائمة	8,712,744
ودائع لدى الإدارة العامة	--
نسبتها الى صافي القروض والسلف	7.94%
نسبتها الى قاعدة رأس المال	19.66%
عناصر قائمة الربح او الخسارة:	
إيرادات فوائد وعمولات	41,902
	53,925
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
2019	2018

بالدولار الأمريكي

منافع الإدارة التنفيذية العليا:

رواتب ومكافآت ومنافع أخرى	232,584	225,380
---------------------------	---------	---------

34- القضايا المقامة على البنك

هناك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعدل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، ويبلغ مجموع هذا القضايا ما يعادل 14,776,098 دولار أمريكي كما في نهاية الفترة. في رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا زيادة على ما تم تخصيصه لمواجهة الخسائر المحتملة بمبلغ 90,946 دولار أمريكي، علماً بأن المبالغ للقضايا التي يتم الفصل بها أو تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة عند دفعها.

35- قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية، وفيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في القوائم المالية:

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها القيمة الدفترية، وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت - يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالنكلفة المطفأة والتي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة بعد تاريخ الإعتراف المبدي، والتي تم تجميعها في ثلاثة مستويات تبعاً لمدى إمكانية قياس القيمة العادلة.

- قياس القيمة العادلة من المستوى 1: وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛

- قياس القيمة العادلة من المستوى 2: وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

- قياس القيمة العادلة من المستوى 3: وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة. إن بعض الموجودات المالية مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

أ. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر

31 كانون الأول 2019				
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
975	--	975	--	اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية (غير مدرجة)
975	--	975	--	
31 كانون الأول 2018				
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
975	--	975	--	اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية (غير مدرجة)
975	--	975	--	

لم يكن هناك تحويلات ما بين المستوى (1) والمستوى (2).

36 - القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)
آليات التقييم والإقرارات المطبقة لقياس القيمة العادل (تتمة)

ب. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر
بالاستثناء ما يرد بالجدول التالي، تعتقد الإدارة بأن القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقيمة في القوائم المالية بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها العادلة.

مستوى القيمة العادلة	31 كانون الأول 2018 دولار أمريكي	31 كانون الأول 2019 دولار أمريكي	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الأول	35,730,188	35,730,188	49,494,257	49,494,257	نقد وارصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
المستوى الأول	8,149,292	8,149,292	7,106,380	7,106,380	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الأول	12,166,560	12,166,560	12,828,785	12,828,785	أرصدة لدى الإدارة العامة
المستوى الأول	110,561,386	110,561,386	122,813,186	122,813,186	قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء بالتكلفة المطفأة
المستوى الأول	6,624,220	6,624,220	4,532,361	4,532,361	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
	173,231,646	173,231,646	196,774,969	196,774,969	مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الأول	8,783,623	8,783,623	15,235,208	15,235,208	مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة
المستوى الأول	105,350,903	105,350,903	116,510,466	116,510,466	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الأول	11,592,378	11,592,378	18,913,551	18,913,551	ودائع العملاء
	125,726,904	125,726,904	150,659,225	150,659,225	تأمينات نقدية
					مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة

للبنود المبنية أعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

- إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين، يتعرض البنك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل، يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير العوامل وأثر العوامل التكنولوجية وقطاع الصناعة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الاعتيادية.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك هو الجهة المسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة إلى ذلك يوجد عدة جهات أخرى مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك وفروعه في كافة مناطق تواجده.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات البنك.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر سنوياً من خلال دائرة التدقيق الداخلي من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التدقيق مع إدارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق في الإدارة العامة.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط، كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حال وجود عمليات تحوط غير فعالة يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

إدارة مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ القروض والسلف (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

إن تفاصيل القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء مبينة في إيضاح رقم (7) بالإضافة إلى ذلك فإن التزامات البنك خارج المركز المالي المعرضة لمخاطر الائتمان مبينة في إيضاح رقم (30) كما يحد البنك من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات.

إن منح التسهيلات الائتمانية هو مسؤولية لجنة التسهيلات في إدارة المنطقة وفقاً لمتطلبات سياسة الائتمان التي تتطلب أيضاً الحصول على موافقة لجنة التسهيلات في الإدارة العامة بالنسبة لطلبات الائتمان المادية وبما يتفق مع حدود الصلاحيات المعمول به وفق سياسة الائتمان. تقوم لجنة التسهيلات بدراسة كل طلب ائتماني على حدة من واقع القوائم التي يقدمها العميل طالب التسهيل من قوائم مالية مدققة وبيانات إيضاحية أخرى حول ملاء العميل المالية

والضمانات الممكن الحصول عليها ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع موضوع التمويل وحجم الائتمان المطلوب.

كما تقوم دائرة متابعة الائتمان ولجنة التسهيلات في الإدارة الإقليمية وفي الإدارة العامة بالتعاون مع فريق التدقيق والتفتيش الداخلي بمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بصفة دورية للوقوف على أية انحرافات من شأنها أن تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها العميل، وبالتالي إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أموال البنك.

إن الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والاستثمار في الأسهم والسندات هي نتيجة قرارات يتم إتخاذها في الإدارة العامة للبنك بتوظيف الفوائض النقدية لدى بنوك ومؤسسات مالية معتبرة وفق منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وتشمل هذه المنظومة اعتماد التصنيف الائتماني للبنوك، وتحديد التركزات الائتمانية على مستوى الائتمان والقطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية وتحليل التقلبات الاقتصادية ودراسة السيناريوهات القاسية المفترضة.

تتطلب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية حصول البنك على موافقة سلطة النقد قبل شراء أو تملك أسهم أو سندات وأذونات الخزينة والصكوك الصادرة خارج فلسطين، كما يحظر على البنك وفقاً للتعليمات توظيف أية أموال أو أرصدة لدى مصارف تعمل في دول تضع قيوداً على تحويل العملات أو ايداع أية أموال أو أرصدة لدى مؤسسات مالية لا تخضع للرقابة من قبل السلطة الرقابية في البلد الأم أو توظيف أموال خارج فلسطين لدى مؤسسات مالية أو مصارف يقل تصنيفها الائتماني عن الدرجة الاستثمارية المتعارف عليها دولياً كما يلي:

مؤسسة التصنيف	ستاندرد آند بورز	موديز	فيتش
الحد الأدنى للتصنيف	BBB-	Baa3	BBB

ويسمح للبنوك بتوظيف الأموال في مؤسسات مالية غير مصنفة ائتمانياً على ألا يتجاوز تركيز هذه التوظيفات في مؤسسة مالية واحدة 15% من إجمالي التوظيفات الخارجية وألا يتجاوز مجموع التوظيفات في مؤسسات مالية غير مصنفة ائتمانياً 25% من إجمالي التوظيفات.

إيضاحات حول القوائم المالية

تتوزع التضرعات الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المباشرة (القروض والسلف للعملاء) حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2019 بالدولار الأمريكي	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
متدنية المخاطر	10,963,640	1,892,705	7,360,492	7,662,513	9,166,611	37,045,961
مقبولة المخاطر	42,129,523	1,218,860	--	3,380,047	34,996,782	81,725,212
منها مستحقة (*):	--	--	--	--	--	--
لغاية 30 يوم من 31 لغاية 60 يوم	42,129,523	1,218,860	--	3,380,047	34,996,782	81,725,212
تحت المراقبة غير عاملة*: دون المستوى مشكوك فيها	--	--	--	--	--	--
	2,392,621	--	1,504	514,411	--	2,908,536
	1,282,331	776,139	6,597,358	861,378	--	9,517,206
	408,866	--	21	645,243	--	1,054,130
	615,104	--	40	195,792	--	810,936
هالكة	258,361	776,139	6,597,297	20,343	--	7,652,140
المجموع	56,768,115	3,887,704	13,959,354	12,418,349	44,163,393	131,196,915
يطرح: فوائد متعلقة	(121,551)	-	(3,060)	(197,044)	-	(321,655)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(1,124,275)	-	(5,785,450)	(1,152,349)	-	(8,062,074)
الصافي	55,522,289	3,887,704	8,170,844	11,068,956	44,163,393	122,813,186

(*) يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.
* يراعى أخذ قيمة الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات في الاعتبار.

إيضاحات حول القوائم المالية

المجموع	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	31 كانون الأول 2018 بالدولار الأمريكي
56,103,820	22,400,083	1,815,122	10,255,316	3,567,921	18,065,378	متنبية المخاطر
54,775,525	20,524,065	--	32,276	--	34,219,184	مقبولة المخاطر
--	--	--	--	--	--	منها مستحقة (*) :
54,775,525	20,524,065	--	32,276	--	34,219,184	لغاية 30 يوم
--	--	--	--	--	--	من 31 لغاية 60 يوم
--	--	--	--	--	--	تحت المراقبة
7,758,261	-	--	6,592,984	--	1,165,277	غير عاملة* :
--	--	--	--	--	--	دون المستوى
--	--	--	--	--	--	مشكور ك فيها
7,758,261	--	--	6,592,984	--	1,165,277	هالكة
118,637,606	42,924,148	1,815,122	16,880,576	3,567,921	53,449,839	المجموع
(357,886)	--	(194,002)	--	--	(163,884)	يطرح: فوائد معلقة
(7,718,334)	--	(1,167,243)	(5,749,815)	(4,360)	(796,916)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
110,561,386	42,924,148	453,877	11,130,761	3,563,561	51,671,818	الصافي

(*) يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.

* يراعى أخذ قيمة الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات في الاعتبار.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات (القروض والسلف) المنوطة للعملاء:

31 كانون الأول 2019		بالدولار الأمريكي			
المجموع	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد
60,789,415	--	12,911,789	11,585,579	12,042,733	24,249,314
106,544,101	41,201,774	5,396,381	--	5,770,866	54,175,080
--	--	--	--	--	--
17,348,174	--	2,556,329	--	7,901,920	6,889,925
--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--
17,348,174	--	2,556,329	--	7,901,920	6,889,925
184,681,690	41,201,774	20,864,499	11,585,579	25,715,519	85,314,319
-	--	--	--	--	--
12,688,909	--	7,226,860	4,826,244	30,560	605,245
9,100,936	--	1,810,436	--	7,210,500	80,000
3,235,420	--	465,160	--	2,489,360	280,900
464,299	--	217,112	--	18,500	228,687
25,489,564	--	9,719,568	4,826,244	9,748,920	1,194,832

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2018

بالدولار الأمريكي

المجموع	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد
67,967,291	--	3,569,351	14,355,754	25,723,653	24,318,533
76,219,377	--	135,262	--	45,392,024	30,692,091
--	--	--	--	--	--
390,000	--	265,381	--	83,300	41,319
--	--	--	--	--	--
--	--	--	--	--	--
390,000	--	265,381	--	83,300	41,319
144,576,668	--	3,969,994	14,355,754	71,198,977	55,051,943
7,666,816	--	1,508,648	5,055,476	96,802	1,005,890
8,265,359	--	200,000	--	3,991,306	4,074,053
2,714,901	--	--	--	486,065	2,228,836
618,379	--	174,900	42,522	92,307	308,650
19,265,455	--	1,883,548	5,097,998	4,666,480	7,617,429

مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالنقد وما في حكمه
يبلغ النقد وما في حكمه الذي يحتفظ به البنك كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 25,762,116 دولار أمريكي (مبلغ 20,256,821 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018) – إيضاح (31)، وبمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان من هذه الموجودات. يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى سلطة النقد الفلسطينية ولدى الإدارة العامة ولدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى والتي تم تصنيفها بين Aaa و Baa استناداً إلى التصنيف الصادر عن وكالات التصنيف العالمية.

الاستثمار في الأوراق المالية (السندات)
إن كافة الاستثمارات في الأوراق المالية (السندات) الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمؤسسات المصرفية الخارجية والتي تبلغ قيمتها 4,532,361 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 (مبلغ 6,624,220 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018) – إيضاح (9)، والمصنفة بالتكلفة المطفأة لم تتجاوز موعد الاستحقاق وهي غير منخفضة القيمة.

إدارة مخاطر السيولة
تشتمل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتلبية التزاماته في تواريخ استحقاقها بطريقة منخفضة التكاليف. تتطلب إدارة السيولة الاحتفاظ بقدرة كبيرة ومتنوعة على التمويل وتوفير الموجودات السائلة ومصادر نقدية أخرى تتيّ البنك من التقلبات في مستويات الموجودات والمطلوبات الناتجة عن أحداث أو اضطرابات غير متوقعة في السوق.

تخضع إدارة مخاطر السيولة لسياسة البنك الخاصة بالسيولة والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى توفر خطة وإيجاد آليات للتعامل مع التغيرات غير المتوقعة حين الطلب أو الاحتياج للسيولة الناتجة عن تصرفات العملاء أو حالات السوق غير الطبيعية. تلتزم إدارة البنك ببلوغ الحد الأقصى من ودائع العملاء ومصادر التمويل الأخرى والحفاظ عليها، كما تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراقبة أسعار الودائع والمستويات والإلتزامات والتغيرات الكبيرة وخطط تمويل الودائع التي تراقب باستمرار للتأكد من إتساقها مع متطلبات سياسة السيولة. من جهة ثانية، فإن إدارة البنك ولجنة الموجودات والمطلوبات تشدد على الالتزام بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بشأن حدود السيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها وهي للبنك 3% لكل عملة و6% لاجمالي العملات والفرع 2% لكل عملة و4% لاجمالي العملات وعملة الدولار. كما تشدد على الالتزام بنسبة السيولة القانونية التي حددها الأدنى حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية 25% والتي يتم قياسها بشكل شهري. إن البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2019 كان ملتزماً بنسب السيولة النقدية ونسبة السيولة القانونية المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية في تعليماتها رقم 2008/5.

إيضاحات حول القوائم المالية

لاحقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (4) لسنة 2018 والخاصة بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة.

فيما يلي تفاصيل معيار تغطية السيولة على أساس مجمع كما في 31 كانون الأول 2019:

القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	بالدولار الأمريكي
31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
36,245,752	39,588,513	51,760,437	54,026,617	مخزون السيولة عالية الجودة
				مجموع الأصول عالية الجودة
				التدفقات النقدية الخارجة
				ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:
1,024,211	20,484,246	1,159,793	23,195,869	أ- الودائع المستقرة
1,559,486	15,594,900	1,889,889	18,898,896	ب- الودائع الأقل استقراراً
				الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين
				من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:
8,917,475	35,669,901	883,865	35,354,602	أ- الودائع التشغيلية
-	16,375,062	-	26,418,915	ب- الودائع غير التشغيلية
				الودائع والتمويل المضمون
				التدفقات النقدية الخارجة الناتجة من عقود المشتقات
				أ- تدفقات خارجة ذات علاقة بصافي التعرضات للمشتقات
				ب- تدفقات خارجة ذات علاقة بمتطلبات الضمانة لتلك العقود
				الأوراق المالية المدعومة بأصول، والسندات المغطاة، وأدوات التمويل المهيكلية الأخرى
				الأوراق التجارية المدعومة بأصول، وصناديق الاستثمار
8,600,000	21,500,000	4,400,000	13,500,000	بالأوراق المالية، وأدوات التمويل المماثلة الأخرى
				خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى
1,563,492	1,563,492	374,668	374,668	الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم
28,573,809	153,189,844	30,189,372	173,313,249	أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى
				إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
				التدفقات النقدية الداخلة
				الإقراض المضمون
1,421,182	2,105,783	1,441,932	2,147,699	التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة
				أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلة أخرى
1,421,182	13,132,040	1,441,932	15,915,573	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
36,245,752	39,588,513	51,760,437	54,026,617	مجموع الأصول عالية الجودة
27,526,626	140,057,804	28,747,440	157,402,670	صافي التدفقات النقدية الخارجية
133%	28%	%180	%34	نسبة تغطية السيولة

إيضاحات حول القوائم المالية

يبين الجدول التالي استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2019 على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	لغاية شهر	بالدولار الأمريكي
49,494,257	--	15,000,000	--	--	--	34,494,257	الموجودات
7,106,380	--	--	--	--	--	7,106,380	تقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
12,828,785	--	--	3,000,000	1,000,000	3,500,000	5,328,785	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
122,813,186	--	32,906,370	22,569,476	11,671,963	7,983,962	47,681,415	أرصدة لدى الإدارة العامة
975	--	--	--	--	--	975	قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء بالتكلفة المضافة
4,532,361	--	3,137,789	1,394,572	--	--	--	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,801,875	2,801,875	--	--	--	--	--	موجودات مالية بالتكلفة المضافة
3,988,326	358,922	1,266,268	315,386	177,830	217,644	1,652,276	ممتلكات ومعدات - صافي
203,566,145	3,160,797	52,310,427	27,279,434	12,849,793	11,701,606	96,264,088	موجودات أخرى وغير ملموسة
116,510,466	--	8,343,364	17,624,679	29,999,035	25,865,179	34,678,209	المطلوبات
18,913,551	--	7,144,256	2,114,453	1,815,705	1,143,249	6,695,888	ودائع العملاء
4,207,019	4,207,019	--	--	--	--	--	تأمينات نقدية
18,716,403	--	2,302,947	422,838	31,252	349,491	15,609,875	مخصص ضريبة الدخل ومخصصات متوقعة
158,347,439	4,207,019	17,790,567	20,161,970	31,845,992	27,357,919	56,983,972	مطلوبات أخرى
45,218,706	(1,046,222)	34,519,860	7,117,464	(18,996,199)	(15,656,313)	39,280,116	مجموع المطلوبات
-	45,218,706	46,264,928	11,745,068	4,627,604	23,623,803	39,280,116	الفجوة للنفقة
							الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2018

المجموع دولار أمريكي	بدون استحقاق	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	لغاية شهر	بالدولار الأمريكي
35,730,188	--	15,000,000	--	--	2,827,196	17,902,992	الموجودات
8,149,292	--	--	--	--	--	8,149,292	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
12,166,560	--	3,000,000	3,000,000	1,000,000	1,500,000	6,666,560	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
110,561,386	--	37,444,590	21,713,375	11,652,747	8,427,574	31,323,100	أرصدة لدى الإدارة العامة
975	--	--	--	--	--	975	قروض وسلف وانشطة تمويلية للعملاء بالتكلفة المغطاة؛
6,624,220	--	4,532,361	2,091,859	--	--	--	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
690,282	690,282	--	--	--	--	--	الدخل الشامل الآخر
4,204,152	300,723	1,443,823	538,396	164,681	193,037	1,563,492	موجودات مالية بالتكلفة المغطاة
178,127,055	991,005	58,420,774	27,343,630	12,817,428	12,947,807	65,606,411	ممتلكات ومعدات - صافي
105,350,903	--	7,387,383	16,190,737	24,527,734	24,761,290	32,483,759	موجودات أخرى وغير ملموسة
11,592,378	--	3,504,760	2,504,003	1,238,016	836,647	3,508,952	مجموع الموجودات
5,371,826	5,371,826	--	--	--	--	--	المطلوبات
11,061,041	--	273,181	1,042,052	112,123	540,208	9,093,477	ودائع العملاء
133,376,148	5,371,826	11,165,324	19,736,792	25,877,873	26,138,145	45,086,188	تأمينات نقدية
44,750,907	(4,380,821)	47,255,450	7,606,838	(13,060,445)	(13,190,338)	20,520,223	مخصص ضريبة الدخل ومخصصات متوقعة
--	44,750,907	49,131,728	1,876,278	(5,730,560)	7,329,885	20,520,223	مطلوبات أخرى
							مجموع المطلوبات
							الفجوة للفئة
							الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة

إيضاحات حول القوائم المالية

إدارة مخاطر السوق
تتأثر مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات في الإدارة العامة بشكل دوري.

أ- مخاطر أسعار الفائدة

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر.

بلغ متوسط معدلات أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 كما يلي:

	دينار أردني	دولار أمريكي	شيلل إسرائيلي	يورو
الموجودات:				
نقد وجاري لدى سلطة النقد	-	-	-	-
ودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية	3.32%	1.66%	-	-
أرصدة لدى البنوك:				
حسابات جارية	0.04%	0.02%	1.75%	1.06%
ودائع لأجل	%4.75	-	-	-
ودائع لدى الإدارة العامة	3.77%	4.01%	-	-
قروض وسلفيات للعملاء:				
حسابات جارية مدينة	6.79%	5.45%	11.06%	6.88%
قروض وكفيلات	7.26%	6.50%	7.29%	0.00%
أرصدة الفيزا	-	%18	-	-
المطلوبات:				
ودائع عملاء لأجل	3.61%	2.62%	2.84%	0.14%
حسابات التوفير	0.15%	0.02%	0.25%	0.13%
أرصدة مستحقة للبنوك:				
ودائع لأجل	4.00%	2.50%	1.53%	-

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

حسابية أسعار الفائدة - 31 كانون الأول 2019:									
المجموع	غير خاضعة لمخاطر أسعار الفائدة	أكثر من 3 سنوات	3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من سنة إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 3 سنوات	من 3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	لغاية شهر
49,494,257	34,494,257	--	--	--	--	15,000,000	--	--	--
7,106,380	4,866,601	--	--	--	--	3,000,000	--	--	2,239,779
12,828,785	802,686	--	--	--	--	22,569,476	1,000,000	3,500,000	4,526,099
122,813,186	--	14,150,687	17,938,463	--	11,671,963	--	7,983,960	--	48,498,637
975	--	--	--	--	--	--	--	--	--
4,532,361	--	3,137,789	--	--	--	1,394,572	--	--	975
2,801,875	2,801,875	--	--	--	--	--	--	--	--
3,988,326	3,988,326	--	--	--	--	--	--	--	--
203,566,145	46,594,823	17,288,476	17,938,463	--	12,671,963	41,964,048	11,483,960	55,265,490	--
116,510,466	--	--	8,343,364	17,624,679	29,999,035	25,865,179	--	--	34,678,209
18,913,551	--	2,393,932	4,750,324	2,114,453	1,815,705	--	--	--	6,695,888
4,207,019	4,207,019	--	--	--	--	--	--	--	--
18,716,403	9,916,241	--	--	--	--	--	--	--	8,800,162
158,347,439	14,123,260	2,393,932	13,093,688	19,739,132	31,814,740	27,008,428	50,174,259	--	--
45,218,706	32,471,563	14,894,544	4,844,775	22,224,916	(19,142,777)	(15,524,468)	--	--	5,091,231
--	45,218,706	11,571,000	(3,323,544)	(8,168,319)	(30,393,235)	(11,250,458)	--	--	5,091,231

فيما يلي جدول يبين فجوة إعادة تسعير الفائدة، ويتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

حسابية أسعار الفائدة - 31 كانون الأول 2018:		بالدولار الأمريكي				
المجموع	غير خاضعة لمخاطر أسعار الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 3 أشهر إلى 3 أشهر
35,730,188	20,730,188	--	--	15,000,000	--	--
8,149,292	3,837,857	--	--	--	--	2,477,863
12,166,560	336,966	--	--	3,000,000	1,000,000	6,329,594
110,561,386	--	--	--	58,415,033	11,652,747	32,140,321
975	--	--	--	--	--	--
6,624,220	--	--	--	6,624,220	--	975
690,282	690,282	--	--	--	--	--
4,204,152	4,204,152	--	--	--	--	--
178,127,055	29,799,445	--	--	83,039,253	12,652,747	40,131,532
105,350,903	--	--	--	23,578,121	24,527,734	32,483,759
11,592,378	--	--	--	6,008,766	1,238,016	3,508,952
5,371,826	5,371,826	--	--	--	--	--
11,061,041	11,061,041	--	--	--	--	--
133,376,148	16,432,867	--	--	29,586,887	25,765,750	35,992,711
44,750,907	13,366,578	--	--	53,452,366	(13,113,003)	4,138,821
	44,750,907	30,567,108	30,567,108	30,567,108	(22,885,258)	4,138,821

إيضاحات حول القوائم المالية

ب- إدارة مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك، يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة،
المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية لدى دائرة الخزينة:

2018	2019	نوع العملة
(125,807)	(35,987)	الدينار الأردني
(18)	234	الجنيه الإسترليني
69,725	(8,608)	يورو
(77,467)	(110,056)	شيفل اسرائيلي و عملات أخرى

إيضاحات حول القوائم المالية الختامية

التركز للعمليات الأجنبية داخل المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2019

المجموع	شيكات اسرائيلي و عمليات أخرى	جنيه استرليني	دولار	دينار اردني	بالدولار الأمريكي
22,026,772	15,069,850	-	514,585	6,442,337	الموجودات
8,133,647	299,508	7,710	4,194,699	3,631,730	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
53,914,645	40,377,152	-	54,277	13,483,216	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية ولدى الإدارة العامة
4,533,334	-	-	-	4,533,334	قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء بالتكلفة المضافة
3,023,466	2,746,842	-	3,013	273,611	موجودات مالية
91,631,864	58,493,352	7,710	4,766,574	28,364,228	موجودات أخرى
68,374,406	43,750,441	7,297	4,737,212	19,879,456	مجموع الموجودات
9,449,907	3,426,921	-	24,994	5,997,992	المطلوبات
13,961,968	11,426,046	179	12,976	2,522,767	ودائع العملاء
91,786,281	58,603,408	7,476	4,775,182	28,400,215	تأمينات نقدية
(154,417)	(110,056)	234	(8,608)	(35,987)	مطلوبات ومخصصات أخرى
6,310,535	5,866,842	-	323,953	119,740	إجمالي المطلوبات
					صافي التركيز داخل المركز المالي
					التزامات محتملة خارج المركز المالي

إيضاحات حول القوائم المالية الختامية

المجموع	شيفل اسر انيلي و عمليات أخرى	جنيه استرليني	يورو	دينار اردني	31 كانون الأول 2018 الموجودات
13,378,226	6,985,797	-	1,062,499	5,329,930	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
8,864,366	2,702,493	7,206	3,674,329	2,480,338	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية ولدى الإدارة العامة
44,766,266	34,388,609	-	38,740	10,338,917	قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء بالتكلفة المضافة
6,686,494	-	-	-	6,686,494	موجودات مالية
2,186,671	1,986,245	-	3,277	197,149	موجودات أخرى
75,882,023	46,063,144	7,206	4,778,845	25,032,828	مجموع الموجودات
64,397,269	37,960,691	7,050	4,556,841	21,872,687	المطلوبات
4,185,015	1,508,301	-	129,892	2,546,822	ودائع العملاء
7,433,304	6,671,618	173	22,387	739,126	تأمينات نقدية
76,015,588	46,140,610	7,223	4,709,120	25,158,635	مطلوبات ومخصصات أخرى
(133,565)	(77,466)	(17)	69,725	(125,807)	إجمالي المطلوبات
6,474,511	5,045,417		1,277,852	151,242	صافي التركز داخل المركز المالي
					التزامات محتملة خارج المركز المالي

تحليل حساسية العملات الأجنبية

يبين الجدول التالي تفاصيل الحساسية لنسبة 5% ارتفاع أو انخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية ذات العلاقة، باستثناء الدولار الأمريكي والذي يعتبر سعر صرفه مقابل الدينار الأردني ثابتاً. إن نسبة 5% هي معدل الحساسية المستخدم عند الإبلاغ عن مخاطر العملات الأجنبية داخلياً لموظفي الإدارة العليا ويمثل تقدير الإدارة للتغير المحتمل المعقول في أسعار صرف العملات الأجنبية. الرقم الموجب فيما يلي يبين الزيادة في الأرباح أو في حقوق الإدارة العامة حيث يتعزز الدينار بنسبة 5% مقابل العملات الأخرى، بينما يبين الرقم السالب الخسارة التي يمتد بها الدينار الأردني بنسبة 5% مقابل العملات الأخرى.

العملة	النسبة	الربح / (الخسارة)	
		2018	2019
		دولار أمريكي	دولار أمريكي
يورو		3,486 -/+	430 -/+
شيفل و عملات أخرى		2,120 -/+	3,605 -/+
جنيه إسترليني		121 -/+	146 -/+

ج- مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وعدة قطاعات إقتصادية. أن إستثمارات الأسهم التي يملكها البنك كما في 31 كانون الأول 2019 غير مدرجة في اسواق نشطة، لا يوجد تأثير على قائمة الدخل الشامل وحقوق الإدارة العامة نظراً لعدم جوهريتها.

مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة فشل معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين. يعمل البنك على التقليل من حدوث هذه المخاطر ما أمكن من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر. تشمل مراقبة هذه المخاطر العمل على الفصل الفعال للواجبات والصلاحيات وإجراءات المطابقة، بالإضافة الى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. يتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة. يتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة البنك بالإضافة الى إصدار تعليمات وسياسات خاصة حيثما كان ذلك ملائماً.

مخاطر رأس المال

حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/06) وتعميم رقم (2015/100) بخصوص رفع رأس المال للفروع العاملة في فلسطين من 50 مليون دولار أمريكي الى 75 مليون دولار أمريكي فقد تم رفع رأسمال البنك حسب الجدول الزمني التالي :

- بتاريخ 2016/07/15 تم رفع رأس المال بقيمة 1.6 مليون دولار أمريكي .
- بتاريخ 2017/07/15 تم رفع رأس المال بقيمة 1.6 مليون دولار أمريكي .
- سيتم بشهر 2020/04 رفع رأس المال بقيمة 1.8 مليون دولار أمريكي.
- سيتم بشهر 2020/05 رفع رأس المال بقيمة 5 مليون دولار أمريكي.
- سيتم بشهر 2020/06 رفع رأس المال بقيمة 5 مليون دولار أمريكي.
- سيتم بشهر 2020/07 رفع رأس المال بقيمة 5 مليون دولار أمريكي.
- سيتم بشهر 2020/08 رفع رأس المال بقيمة 5 مليون دولار أمريكي

تتطلب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية أن لا يقل رأس المال المخصص للبنك الوافد عن (75) مليون دولار أمريكي وأن يحافظ البنك على قاعدة رأسمال لا تقل بأي حال من الأحوال عن (75) مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها وحسب الخطة المذكورة اعلاه، وفي حال انخفاض قاعدة رأس المال عن المبلغ المذكور فإن على المصرف الأم تغطية العجز بشكل فوري، كما تتطلب التعليمات بأن يقوم البنك الوافد بإيداع حصة من قيمة رأس المال لدى سلطة النقد في حساب وديعة رأسمالية بفائدة حسب أسعار الفائدة السائدة في السوق بعد خصم عمولة إدارة حساب بواقع 25 بالآلف. يحظر على البنوك الوافدة حسب تعليمات سلطة النقد رقم 2015/6 تحويل أية أرباح لإدارة العامة إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد، كما أن البنوك الوافدة مطالبة بموجب التعليمات بتزويد سلطة النقد الفلسطينية بشكل ربع سنوي بنموذج كفاية رأسمال البنك الأم مصدقاً من مدقق الحسابات الخارجي.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال
تهدف إدارة البنك الى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك في فلسطين وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية، والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق الإدارة العامة من خلال النمو في الاحتياطي القانوني بواقع 10% من الأرباح المتحققة والنمو في الأرباح المدورة.
هذا، ويمارس البنك العقاري المصري نشاطه في فلسطين، وإن عدم استقرار الوضع السياسي والإقتصادي في المنطقة قد يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.
لاحقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (5) لسنة 2018 والخاصة بتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر والذي يتضمن نسبة صافي التمويل المستقر وجود حد أدنى كافٍ من المصادر المالية المستقرة لتمويل الأصول داخل الميزانية خلال عام كامل .
وفيما يلي تفاصيل نسبة صافي التمويل المستقر كما في 31 كانون الأول 2019

إيضاحات حول القوائم المالية

دولار أمريكي		إجمالي القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر	دولار أمريكي		إجمالي القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر
31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	ثانياً : التمويل المستقر المطلوب	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	أولاً : التمويل المستقر المتاح
		المطالبات على المصارف المركزية			رأس المال الرقابي
		الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة:	5,592,002	55,920,020	الشرحة الأولى لرأس المال
944	680	الأوراق السائلة القابلة للتداول والتي تمثل مطالبات على أو المضمونة من حكومات أو بنوك مركزية أو مؤسسات قطاع عام أو مصارف التنمية، المعطاة وزن مخاطر بنسبة 20% وفقاً للمنهجية المعيارية لاحتساب مخاطر الائتمان	1,165,965	1,474,000	الشرحة الثانية لرأس المال
		أدوات الدين (شاملة الأوراق التجارية) والسندات المغطاة المصدرة من الشركات والتي لها تصنيف ائتماني طويل الأجل من فئة (AA-) أو ما يعادله كحد أدنى.			ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)
		الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة:	19,460,000	21,089,000	الودائع تحت الطلب أو التوفير المؤمنة بالكامل
		أسهم الملكية المصدرة من جهات بخلاف المؤسسات المالية أو إحدى شركاتها التابعة	4,474,000	4,445,000	الودائع لأجل المؤمنة بالكامل
		القروض والودائع غير المرهونة المقدمة للمؤسسات المالية في حال كانت القروض مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول			ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (أقل استقراراً)
103,305	89,200,000	القروض المقدمة للمؤسسات غير المالية، والقروض لعملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم والقروض للجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام.	14,035,000	17,009,000	الودائع تحت الطلب أو التوفير (بعد أقصى 1 مليون دولار أو ما يعادله)
11,578,000	9,964,000	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى (المصرح لها بقبول الودائع) لأسباب تشغيلية			الودائع تحت الطلب أو التوفير (أكثر من 1 مليون دولار أو ما يعادله)
		الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	17,951,000	14,078,000	ودائع لأجل غير المؤمنة بالكامل (لا تتجاوز 1 مليون دولار)
7,861,000	9,548,000	القروض غير المنتظمة			ودائع لأجل غير المؤمنة بالكامل (تتجاوز 1 مليون دولار)
4,482,000	5,433,000	جميع الأصول الأخرى			التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون
		التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:			الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام ومصارف التنمية
117	270	تسييلات الائتمان والسيولة القابلة للإلغاء وغير المشروطة "غير المأزمة"	21,778,000	24,488,000	
277	220	الالتزامات المتعلقة بعمليات تمويل التجارة (تشمل الضمانات وخطابات الإعتامد)			إجمالي التمويل المستقر المتاح
128,618,000	115,315,000	إجمالي التمويل المستقر المطلوب	139,177,000	146,119,000	

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
139,177,000	146,119,000	إجمالي التمويل المستقر المتاح
128,618,000	115,315,000	إجمالي التمويل المستقر المطلوب
108%	127%	نسبة صافي التمويل المستقر (NSRF)

إيضاحات حول القوائم المالية

37 - معلومات عن قطاعات أعمال البنك

تتقسم أعمال البنك إلى قطاعين رئيسيين هما: قطاع الأعمال البنكية للأفراد والمؤسسات وقطاع أعمال الخزينة، تتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير والودائع وطاقات الائتمان والقروض والرهونات، أما الأعمال البنكية للمؤسسات فتتعلق بالمعاملات المبرمة مع المؤسسات بما في ذلك المؤسسات والهيئات الحكومية وتتكون من معاملات القروض والسلفيات والتمويل التجاري والودائع، تضم أعمال الخزينة أنشطة غرفة التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية لدى البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك سلطة النقد الفلسطينية.

2019	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
بالدولار الأمريكي					
إجمالي الإيرادات	4,954,878	3,589,624	1,716,934	616,281	10,877,718
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة	(78,670)	(302,922)	(24,632)	--	(406,224)
نتائج أعمال القطاع	4,876,208	3,286,702	1,692,302	616,281	10,471,494
مصاريف موزعة	(4,716,080)	(4,822,094)	(191,459)	(274,062)	(10,003,696)
(الخسارة) الربح قبل الضرائب	160,128	(1,535,392)	1,500,843	342,219	467,798
الضرائب	--	--	--	--	--
صافي (خسارة) ربح السنة	160,128	(1,535,392)	1,500,843	342,219	467,798
معلومات أخرى:					
موجودات القطاع	54,705,068	67,290,897	73,962,758	7,607,422	203,566,145
موجودات غير موزعة على القطاعات	--	--	--	--	--
مجموع الموجودات	54,705,068	67,290,897	73,962,758	7,607,422	203,566,145
مطلوبات القطاع	62,813,656	72,610,361	15,235,208	7,688,215	158,347,440
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	--	--	--	--	--
مجموع المطلوبات	62,813,656	72,610,361	15,235,208	7,688,215	158,347,440
مصاريف رأسمالية	--	--	--	276,288	276,288
الإستهلاكات والإطفاءات	--	--	--	547,586	547,586

إيضاحات حول القوائم المالية

المجموع	آخرى	الخزينة	المؤسسات	الإفراد	2018
9,514,211	16,857	1,498,350	4,246,037	3,752,967	بالدولار الأمريكي
(30,024)	--		(10,965)	(19,059)	إجمالي الإيرادات
9,484,187	16,857	1,498,350	4,235,072	3,733,908	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
(9,164,707)	(250,349)	(148,327)	(4,054,875)	(4,711,157)	نتائج أعمال القطاع
319,480	(233,492)	1,350,023	180,197	(977,249)	مصاريف موزعة
-	-	-	-	-	(الخسارة) الربح قبل الضرائب
319,480	(233,492)	1,350,023	180,197	(977,249)	الضرائب
178,127,055	5,711,655	62,671,235	54,968,585	54,775,580	صافي (خسارة) ربح السنة
-	-	-	-	-	معلومات أخرى:
178,127,055	5,711,655	62,671,235	54,968,585	54,775,580	موجودات القطاع
133,376,148	7,649,244	8,783,623	51,859,426	65,083,855	موجودات غير موزعة على القطاعات
-	-	-	-	-	مجموع الموجودات
133,376,148	7,649,244	8,783,623	51,859,426	65,083,855	مطلوبات القطاع
-	-	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
-	-	-	-	-	مجموع المطلوبات
-	260,091	-	-	-	مصاريف رأسمالية
-	250,349	-	-	-	الإستهلاكات والإطفاءات

إيضاحات حول القوائم المالية

التركز في التعرضات الائتمانية
أ. التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي :

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا*	آسيا*	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل فلسطين	2019
49,494,257	--	--	--	--	--	--	49,494,257	بالدول الأمريكي
7,106,380	--	972,296	-	--	--	5,140,834	993,250	أرصدة لدى سلطة النقد
12,828,785	--	-	5,614,517	--	--	7,214,268	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
55,643,839	--	--	--	--	--	--	55,643,839	أرصدة لدى الإدارة العامة
3,887,704	--	--	--	--	--	--	3,887,704	القروض والسلف : الأفراد
8,170,844	--	--	--	--	--	--	8,170,844	القروض العقارية
11,068,956	--	--	--	--	--	--	11,068,956	الشركات الكبرى
44,163,393	--	--	--	--	--	--	44,163,393	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
4,533,336	--	--	--	--	--	4,532,361	975	الحكومة والقطاع العام
6,790,201	--	--	--	--	--	-	6,790,201	الموجودات المالية
203,687,695	-	972,296	5,614,517	--	--	16,887,463	180,213,419	الموجودات الأخرى
203,566,145	--	--	--	--	12	526	203,565,607	إجمالي الموجودات
10,373,550	--	--	--	--	--	--	10,373,550	المطلوبات وحقوق الإدارة العامة
								بنود خارج المركز المالي

* باستثناء دول الشرق الأوسط

إيضاحات حول القوائم المالية

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا*	آسيا*	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل فلسطين	2018 بالدول الأمريكي
35,730,188	--	--	--	--	--	--	35,730,188	أرصدة لدى سلطة النقد
8,149,292	--	213,884	-	--	1,662,981	6,043,717	228,710	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
12,166,560	--	--	5,616,494	--	--	6,550,066	--	أرصدة لدى الإدارة العامة
52,652,923	--	--	--	--	--	--	52,652,923	القروض والسلف :
3,563,561	--	--	--	--	--	--	3,563,561	الأفراد
11,130,761	--	--	--	--	--	--	11,130,761	القروض المقاربة
453,877	--	--	--	--	--	--	453,877	الشركات الكبرى
42,924,148	--	--	--	--	--	--	42,924,148	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
6,625,195	--	--	--	--	--	6,624,220	975	الحكومة والتطاع العام
4,894,434	--	--	--	--	--	--	4,894,434	الموجودات المالية
178,290,939	--	213,884	5,616,494	--	1,662,981	19,218,003	151,579,577	الموجودات الأخرى
178,127,055	--	--	--	--	12	526	178,126,517	إجمالي الموجودات
7,892,760	--	--	--	--	--	--	7,892,760	المطلوبات وحقوق الإدارة العامة
								بنود خارج المركز المالي

* باستثناء دول الشرق الأوسط

إيضاحات حول القوائم المالية

ب- التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

إجمالي	حكومة وقطاع عام	أفراد	مرافق عامة	أسهم	زراعة	إنشاءات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	2019 بالدولار الأمريكي
49,494,257	--	--	--	--	--	--	--	--	--	49,494,257	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
7,106,380	--	--	--	--	--	--	--	--	--	7,106,380	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
12,828,785	--	--	--	--	--	--	--	--	--	12,828,785	أرصدة لدى الإدارة العامة قروض وسلف وأنشطة تمويلية
122,813,186	44,163,393	22,723,589	11,227,041	-	1,957,585	894,200	37,842,271	3,987,556	17,551	-	الملاءم والتكاليف المضافة موجودات مالية بالقيمة العادلة
975	--	--	--	--	--	--	--	--	--	975	من خلال الدخل الشامل الآخر
4,532,361	--	--	--	--	--	--	--	--	--	4,532,361	موجودات مالية بالتكلفة المضافة
3,160,797	--	--	--	--	--	--	--	--	--	3,160,797	ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة - بالصادق
3,629,404	--	--	--	--	--	--	--	--	--	3,629,404	موجودات أخرى
203,566,145	44,163,393	22,723,589	11,227,041	-	1,957,585	894,200	37,842,271	3,987,556	17,551	80,752,959	الإجمالي

البنك العقاري المصري العربي
(شركة أجنبية عاملة)
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

أ. التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي (تتمة)

إجمالي	حكومة وقطاع عام	أفراد	مرافق عامة	أسهم	زراعة	إنشاءات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	2018 بالدولار الأمريكي
35,730,188	--	--	--	--	--	--	--	--	--	35,730,188	نقد وارصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
8,149,292	--	--	--	--	--	--	--	--	--	8,149,292	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
12,166,560	--	--	--	--	--	--	--	--	--	12,166,560	ارصدة لدى الادارة العامة
110,561,386	42,924,146	19,929,033	8,082,563	-	1,920,185	615,389	34,259,945	2,756,423	73,702	-	قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء بالتكلفة المطفأة
975	--	--	--	--	--	--	--	--	--	975	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
6,624,220	--	--	--	--	--	--	--	--	--	6,624,220	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
991,005	--	--	--	--	--	--	--	--	--	991,005	ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
3,903,429	--	--	--	--	--	--	--	--	--	3,903,429	-- بالصافي
178,127,055	42,924,146	19,929,033	8,082,563	-	1,920,185	615,389	34,259,945	2,756,423	73,702	67,565,669	موجودات أخرى
											الإجمالي

ج. توزيع الدخل التشغيلي، إجمالي الموجودات والائتاق الرسمالي حسب القطاع الجغرافي:

المجموع	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	بالدولار الأمريكي
											صافي ربح السنة
319,480	467,798	28,324	38,309	291,156	429,489	إجمالي الموجودات	180,091,869	276,288	الإئتاق الرأسمالي		
178,127,055	203,566,145	26,711,362	23,474,276	151,415,693	260,091						
260,091	276,288	-	-	260,091							

38 - الإفصاحات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) :

أولاً: الإفصاحات الوصفية

بتاريخ 24 تموز 2014 قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار النسخة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات وسيحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وسيكون الزامياً في التطبيق الفعلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018 ويتضمن المعيار ما يلي: -

- النسيب والقياس للأدوات المالية.
- مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- محاسبة التحوط.

هذا وقد جاء المعيار استجابة لنتائج الدروس المأخوذة من الازمة المالية العالمية، حيث اتضح ان أحد اسباب امتداد الازمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها، اما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للتسهيلات الائتمانية بناء على التوقعات بحدوث تعثر او عدم السداد من قبل المقترض.

يدخل هذا المعيار في تعديلات جذرية على الطرق المستخدمة في عمليات احتساب المخصصات لدى البنوك حيث ان المفهوم الحالي لرصد المخصصات مبني على اساس رصد المخصصات الفعلية للخسائر المتحققة جراء الديون المتعثرة في حين ان المعيار الجديد مبني على اساس رصد مخصصات بناء على التوقعات المستقبلية للديون العاملة Proactive ويسمى بخسائر الائتمان المتوقعة ECL- Expected Credit Loss.

قام البنك العقاري المصري بأعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، حيث تم توظيف البيانات التاريخية للمحفظة الائتمانية للبنك العقاري المصري في عمليات قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة بأثر السيناريوهات الاقتصادية.

وتم مراعاة الالتزام بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة إلى منظومة أعمال البنك ودوائر المخاطر (منظومة المخاطر) والدوائر الرقابية في بناء منهجية البنك العقاري المصري في تطبيق International Financial Reporting Standards بحيث تحاكي منهجية التطبيق نموذج أعمال مجموعة البنك العقاري المصري في عمليات الاحتساب ضمن أفضل الممارسات، الطرق الكمية والنماذج الاحصائية للوصول الى مكونات معادلة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والتي تتلخص في:

استندت عملية احتساب الخسائر المتوقعة وبيان أثرها على حجم المخصصات بإتباع الأسلوب الداخلي لمخاطر الائتمان (IRB) ، واستندت الى تعليمات السادة سلطة النقد الفلسطينية رقم 2018/02 بشأن احتساب الخسائر المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 9 وتعليمات 1/2008.

نطاق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

يتم تطبيق منهجية البنك العقاري المصري في اعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على مجموعة البنك العقاري المصري وبما يتوافق مع قوانين وتعليمات البلدان المضيفة، ويطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي:

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
 - أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المضافة.
 - الكفالات المالية (وفق متطلبات المعيار).
 - المطالبات الائتمانية على البنوك والمؤسسات (باستثناء الأرصدة الجارية التي ستستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً "أيام").
- وفيما يلي أهم المعاملات والتعريفات المستخدمة من قبل البنك لتطبيق هذا المعيار:

الموجودات والبنود المالية التي شملها نطاق التطبيق (EAD) EXPOSURE AT DEFAULT:

- تم تحديد الموجودات التي ستخضع لنطاق تطبيق المعيار على المحفظة الائتمانية المدرجة داخل المركز المالي للتسهيلات ولم يتم احتساب الخصم على التسهيلات المتعثرة لأكثر من 6 سنوات أو الديون المعدومة والمستبعدة من المركز المالي كونها مكون لها مخصص بنسبة 100% حسب تعليمات سلطة النقد.
- شمل احتساب الخسائر المتوقعة على التسهيلات العاملة الجيدة و المتعثرة على حد سواء كما شمل احتساب خسائر متوقعة على السقوف غير المستغلة والتسهيلات غير المباشرة، وعلى ارصدة ودائع مصرفنا لدى البنوك الاخرى المربوطة لأجل فقط ، وعلى الاستثمارات في سندات الخزينة الاردنية.
- تم تبويب المحافظ الائتمانية والاستثمارية وفقا لنوع العميل ونوع التسهيل فيما يتعلق بمحافظ التجزئة المصرفية اما الشركات فتم وفقا لحجم المحفظة الاجمالية لعملاء الشركات في محفظة التسهيلات التجارية.
- تم احتساب التعرض عند التعثر بعد طرح الفوائد والعمولات المتعلقة وبعد طرح التامينات النقدية.

المبدأ الفردي (الافراضي

تم اعتماد المبدأ الفردي في تقييم المحافظ الائتمانية واحتساب الخسائر المتوقعة ولم يتم اعتماد المبدأ التجميعي لمزيد من التحوط والدقة في الافصاح.

نظام التصنيف الائتماني

تم اعتماد نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك والذي من خلاله تم تصنيف المحفظة الائتمانية افراديا وتم اعتماد هذه التصنيفات في تبويب احتمالية التعثر الواجب احتسابها على ضوء درجة التصنيف الائتماني مرقق ملحق كامل بالنظام المعتمد داخليا لدى البنك والمعايير التي تم الاستناد اليها في بنائه

احتمالية التعثر

احتمالية التعثر الاساسية : BASE PD على ضوء المعطيات المتمثلة فيما يلي

- (1) عدم وجود اي تعثر في المحفظة الائتمانية للبنك والممنوحة خلال السنوات الـ 10 الاخيرة حيث اقتربت من نسبة صفر.
- (2) التشدد في منح الائتمان ووجود سياسة ائتمانية متحفظة وبرامج ائتمانية لمحافظ التجزئة ومعتمدة
- (3) كون المحفظة الائتمانية المتعثرة القائمة حاليا تمثل جزء من المحفظة الائتمانية الممنوحة بعد العام 1994 وقبل العام 2007 فترة اعادة الهيكلة للبنك وان ارتفاع المحفظة المتعثرة وانخفاضها يأتي في اطار هذه المديونيات ولا يمثل اي تعثر جديد في المحفظة الائتمانية للسنوات العشر الاخيرة.
- (4) تم الرجوع لنسب تعثر المديونيات في البنوك العاملة في فلسطين للسنوات الـ 6 الاخيرة من العام 2011 وحتى العام 2016، وتم احتساب معدل التعثر خلال هذه الفترة.

وعلى ضوء المعطيات اعلاه وبما ان كامل المحفظة الائتمانية المتعثرة والمكون لها مخصصات وفقا للتعليمات السابقة 1/2008 سيتم تخصيصها باحتساب خسائر تدني وفق المرحلة الثالثة من متطلبات المعيار STAGE 3 وباحتساب احتمالية التعثر 100% فانه تم اجراء التعديلات على احتمالية التعثر الاساسية على النحو الاتي:

احتمالية التعثر المعدلة ADJUSTED PD

- تم اعتماد معدل احتمالية التعثر العام لدى البنوك العاملة في فلسطين للسنوات الست الاخيرة والبالغة 2.5% وتم استخدام معدلات الانحدار المتعدد REGRESSION على هذه النسبة لتقييم مدى تغيرها بعوامل ومؤشرات السوق الكلي ، وتم عمل الارتباطات اللازمة باستخدام عوامل الارتباط المستقلة والتابعة مع بعض مؤشرات السوق الخارجية MARKET FACTORS (كمؤشرات) (RIR)، (UNEMP)، (GDP) وذلك من خلال افتراض السيناريو المعتدل (medium) والمتحفظ (sever)، ونظرا لكون هذه العملية اظهرت انخفاض بعض النتائج عن نسب احتمالية التعثر الاساسية فقد تم العدول عن ذلك وتم عمل الفرضيات التالية التي تغطي هذا الجانب لمزيدا من التحوط .
- (2) تم اعتماد معدل نسبة التعثر المستنتجة من النسبة الوسطية المستخرجة من البيانات المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين والبالغة 2.5% في حين ان نسبة احتياطي المخاطر المحددة من السادة سلطة النقد الفلسطينية هي 2% ولمزيد من التحوط تم اعتماد النسبة 2.5% كنقطة اساس عند منتصف الدرجات الائتمانية (الدرجة الخامسة.
- (3) على الرغم من ان النسبة المذكورة تمثل احتمالية التعثر في درجات التصنيف الاخيرة الا انه تم افتراض حدوث هذه النسبة لدى مصرفنا عند درجة التصنيف الائتماني الخامسة لمزيدا من التحوط ، رغم انه غير محتمل حدوثها فعليا عند هذه الدرجة وتم زيادتها وتخفيضها بمعدل 0.5% تصاعديا وتنازليا عند كل درجة ائتمانية لتصل الى 0.5% عند الدرجة الاولى ولتصل الى 3.5% عند الدرجة السابعة .

زيادة احتمالية التعثر بنسبة 0.5% بين كل درجة والتي تليها وبين كل سنة والتي تليها لمزيداً من التحوط حيث:

- أ- المرحلة الأولى: تم زيادة هذه النسبة بمعدل 0.5% عند كل درجة لتصل إلى 3.5% عند الدرجة السابعة باحتساب احتمالية التعثر للسنة الأولى (12 شهر) وفق متطلبات المرحلة الأولى من المعيار.
- ب- المرحلة الثانية: تم زيادة هذه النسبة أيضاً بمعدل 0.5% عند كل درجة وعند كل سنة حتى عمر 10 سنوات من عمر التسهيل LIFE TIME لتبدأ من 0.5% عند الدرجة الأولى، ولتصل إلى 8% عند الدرجة السابعة في السنة العاشرة وما بعدها من عمر التسهيل وفق متطلبات المرحلة الثانية.
- ت- المرحلة الثالثة: تم اعتماد احتمالية التعثر بنسبة 100% عند الدرجة الثامنة والتاسعة والعاشرية وبغض النظر عن عمر التسهيل لاحتساب احتمالية التعثر وفق متطلبات المرحلة الثالثة من المعيار مع إمكانية النظر في رفع احتمالية التعثر وفق توجيهات لجنة تطبيق المعيار على ضوء أي متغيرات مستجدة.

النية تحديد واحتساب احتمالية التعثر للحسابات العاملة والمتعثرة

الحسابات العاملة و التسهيلات الجيدة

- (1) تم احتساب الـ PD للحسابات العاملة بما فيها تحت المراقبة Under Performing وذلك وفقاً للبيان أعلاه.
- (2) للحسابات التي تنطبق عليها المرحلة الأولى تم احتساب الـ PD (لمدة 12 شهر فقط) لاحتمالية التعثر وفقاً لدرجة التصنيف الائتماني.
- (3) للحسابات التي تنطبق عليها المرحلة الثانية تم احتساب الـ PD حسب عمر التسهيل وبما يتفق ودرجة التصنيف الائتماني.
- (4) تم احتساب الـ PD عند وجود أكثر من تسهيل لعملاء الشركات على أساس الفترة الزمنية الأبعد للإستحقاق كنوع من التحفظ والتحوط في المرحلة الثانية).

الحسابات غير العاملة (التسهيلات المتعثرة

تم احتساب الـ PD بنسبة 100% سواء كان الدين دون المستوى أو مشكوك في تحصيله أو رديء / هالك تم الاعتماد في الاحتساب على صافي الدين بعد طرح الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية لغايات احتساب التعرض عند التعثر Exposure at Default.

الخسارة عند التعثر LGD

تم اعتماد مقررات لجنة بازل كاساس فيما يتعلق بالحد الأدنى والحد الأعلى للخسارة المتوقعة ، 45% الحد الأدنى و75% الحد الأعلى .

التسهيلات العاملة : بالنسبة للديون العاملة و تحت المراقبة فقد تم احتساب الـ LGD على النحو الآتي:

- أ- تم اعتماد الضمانات ومصادر السداد الرئيسية التالية في تحديد نسبة الخسارة المتوقعة استناداً للتدفقات النقدية المتوقعة استردادها وتحصيلها بما لا يتعارض ومقررات لجنة بازل فإذا كانت نتيجة احتساب نسبة الخسارة أقل من 45% تم تعديلها لتصبح 45% وذلك بعد القيام بإجراء تخفيض قية الضمانات بموجب مرحلتين على النحو الآتي :

- HAIR CUT بنسب محددة بما يتفق والسياسة الائتمانية لمصرفنا والتعليمات
- HAIR CUT اضافي من خلال تحديد القيمة الحالية للضمانة على ضوء فترة التحصيل المتوقعة لها

ب- الضمانات العقارية : قبول 70% من القيمة على أساس 70% من التقدير أو قيمة سند الرهن أيهما أقل

ت- حوالات الحق المؤثقة حسب الاصول والسندات الحكومية : تم قبول 50% منها فقط

ث- الشيكات التجارية المؤجلة والموضوعة تحت التحصيل : تم قبول 50% منها فقط

ج- ج- تم اجراء وتحديد القيمة الحالية للضمانة PVالعقارية بفترة تحصيل بمعدل 2 سنتين

التسهيلات غير العاملة (المتعثرة

أما بالنسبة للديون غير العاملة فقد تم احتساب الـ LGD بنسبة 75% وتم الالتزام بتوجيهات السادة سلطة النقد الفلسطينية ولم يعتد بالضمانات التي تزيد فترة تعثرها عن 5 سنوات التزاماً بتعليمات رقم 1/2008 فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة ، وسيتم الأخذ بعين الاعتبار مستقبلاً وعلى ضوء التدفقات النقدية المتوقعة من المديونيات المتعثرة و او التسويات المبرمة مع العملاء وبما يتفق ومتطلبات المعيار سواء المتوقعة من الضمانات القائمة للمديونيات التي لم يمر عليها 5 سنوات على التعثر او من التدفقات النقدية للاقساط المتوقع استردادها من التسويات في تخفيف نسبة الخسائر المتوقعة وقبول الضمانات بما لا يتعارض والتعليمات ومتطلبات المعيار.

الترقى والتنفق بين المراحل الثلاث والية التعامل مع الفوائد والعمولات المتعلقة

سيتم الالتزام الكامل بتعليمات السادة سلطة النقد الفلسطينية بهذا الجانب ، حيث تم بناء النموذج المتعلق بالتنفق السلبي والايجابي للتسهيّل من مرحلة 1 الى مرحلة 2 والعكس وفقاً لما يلي :

- 1- التنفق السلبي وفق للملاحق التفصيلية الخاصة بالافراد والشركات كل على حدة) مرفق بهذه الدراسة
- 2- التنفق الايجابي من والى مرحلة اخرى — يتطلب ان
 - يتم سداد ثلاث اقساط بانتظام ودون تاخير في حال كانت الاقساط شهرية او ربعية
 - مرور عام على الانتظام في حال كانت الاقساط نصف سنوية او سنوية.

نموذج الاعمال BUSINESS MODEL: تم بناء نموذج الأعمال بناء على الغاية من امتلاك الأصل المالي المتعلق بتصنيف موجودات واستثمارات مصرفنا

1. أدوات دين (سندات حكومية ، سندات بكفالة الحكومة ، سندات الخزينة الأردنية (تصنف بالكلفة المطفأة حيث تم اختبار الأصل لهدف الاحتفاظ به لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية بحيث يتم الاحتفاظ بالسندات ضمن تاريخ الاستحقاق والحصول على الفائدة المحددة بالسند عند استحقاقها.
2. أدوات دين (سندات حكومية ، سندات بكفالة الحكومة ، السندات الأجنبية(تصنف بالقيمة العادلة حيث يمكن تقييمها ويمكن بيعها في أي وقت وأثر تقييمها يظهر في قائمة الدخل في نهاية كل فترة زمنية .
3. أدوات الملكية الأسهم تصنف ضمن القيمة العادلة وتسجل بالتكلفة عند الشراء.
4. أدوات الملكية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وفي حالات محددة يتم قياس أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل ، كأن يكون تم اقتناء الأصل بهدف استراتيجي وليس لأغراض المتاجرة وعند البيع أو التقييم تنقل النتائج الى حساب الأرباح المحتجزة .
5. التوزيعات النقدية تسجل في حساب الأرباح والخسائر.

اعادة التصنيف :

- أ. يمكن اعادة التصنيف في حال تغير الأعمال Business Model .
- ب. ان التغيرات في نموذج الأعمال تكون قليلة التكرار Very Infrequent.
- ت. في هذه الحالة يتم اعادة تصنيف كل الأصول المالية التي تأثرت بالتغير في نموذج الأعمال
- ث. يتم اعادة التصنيف في أول فترة مالية Reporting Period تلي الفترة التي حدث بها التغير في نموذج الأعمال
- ج. اذا تم اعادة التصنيف من الكلفة المطفأة الى القيمة العادلة فان الفرق بين القيمة المسجلة والقيمة العادلة يعترف به في حساب الأرباح والخسائر .
- ح. اذا تم اعادة التصنيف من القيمة العادلة الى الكلفة المطفأة القيمة العادلة بتاريخ اعادة التصنيف تصبح القيمة المسجلة الجديدة

الافصاح :

- يتضمن IFRS9 افصاحات جديدة
 - افصاحات حول أدوات الملكية من خلال Other Comprehensive Income .
 - افصاحات حول اعادة التصنيف
 - افصاحات حول أرباح أو خسائر بيع موجودات مالية مسجلة بالتكلفة المطفأة واسباب البيع
- افصاحات حول أثر عملية الانتقال من تطبيق IAS 39 الى IFRS9 تتضمن المبالغ السابقة والجديدة للاستثمارات
- الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر X الرصيد عند التعثر X الخسارة عند التعثر.

إيضاحات حول القوائم المالية

- **احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للودائع لدى البنوك والسندات :**
نظرا لتواضع حجم محفظة السندات والودائع المربوطة لاجل لدى البنوك الاخرى ، وعدم تسجيل اي مؤشرات تعثر لمجموعة البنوك التي يتم الاستثمار فيها ، فقد تم الاستناد على الدرجة الائتمانية لها وربطها باحتمالية التعثر . وفيما يتعلق بنسبة الخسارة المتوقعة فقد تم اعتماد نسبة الحد الأدنى وهي 45% .
- **نظام تصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلي Internal Credit Risk Rating:**
يقوم البنك العقاري المصري بتطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر داخلي Internal Risk Rating System بحيث يتم تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجات قياس من 1-10 وبحيث تعكس كل درجة مخاطر احتمالية التعثر المقابلة لها بالتالي التعرف على احتمالية تعثر العميل من خلال درجة المخاطر الخاصة به.
- **أسس ومعايير وتعليمات التصنيف الداخلي للتسهيلات الائتمانية Risk Rating**
تتناول هذه التعليمات وهذه المعايير الاسس والشروط التي على اساسها تم تقييم درجات مخاطر العملاء والتسهيلات على مستوى محفظة عملاء التجزئة وعملاء الشركات (التجاري (مشيرين الى ما يلي :

 1. تم بناء اسس ومعايير تصنيف عملاء المحفظة الائتمانية لقطاع التجزئة والشركات (التجاري(على حد سواء
 2. تم اعتماد مبدأ التصنيف الداخلي لعملاء التجزئة على مستوى التسهيل وليس العميل بهدف تحري الدقة في التصنيف وفقا للغاية التي من اجلها تم منح التسهيل ووفقا للضمانات ومصادر السداد وديمومتها
 3. تم اعتماد مبدأ التصنيف الداخلي لعملاء الشركات (التجاري (على مستوى العميل وليس التسهيل بهدف تقييم العميل على المستوى الكلي لمحفظة الائتمان الممنوحة له مسترشدين بالمعايير والممارسات العالمية الصادرة بهذا الشأن حسب معايير التصنيف الصادرة عن شركات التصنيف العالمية
 4. انسجاما مع المتطلبات العالمية وشركات التصنيف الائتماني تم اعتماد درجات مخاطر التقييم للعميل والتسهيل
 5. تم بناء هذه المعايير كمرحلة ضرورية في الوقت الحالي حتى تتمكن من تنفيذ المتطلبات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (9) ، والمتطلبات الاخرى

ليبيان	الدرجة بالرقم	الدرجة	ايضاح
التسهيلات العاملة	1	ممتاز	اعلى درجة امان (مخاطر متدنية)
	2	جيد جدا	مخاطر متواضعة (منخفضة)
	3	عالي الجودة	اعلى الدرجة المتوسطة
		متوسط الجودة	مخاطر فوق المتوسطة
	4	ملائم	مخاطر الدرجة الاعلى من
	5	مقبول	مخاطر الدرجة الاعلى من
التسهيلات الغير عاملة	6	تحت المراقبة	المستحقة من (30-90) يوم
	7	دون المستوى	المستحقة من (91-180) يوم
	8	مشكوك في تحصيله	المستحقة من (181-360) يوم
	9	هالك	المستحقة اكثر من 360 يوم
	10		

- **حوكمة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):**
- تشمل منهجية البنك العقاري المصري في تطبيق معيار التقارير المالية الدولي على إجراءات الحوكمة المتبعة في تطبيق المعيار والتي تلخص أدوار اللجان والجهات المعنية في البنك في اعمال تطبيق المعيار والآليات المتبعة في فحص البيانات المستخدمة في تطبيق المعيار.
- تشمل إجراءات الحوكمة دور التدقيق وتشمل دور التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني) المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على كل بيانات مالية والمراجعة الدورية والتأكد من صحة ودقة البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار بهدف التأكد من تلبية متطلبات السلطات الرقابية ومراقبة وتقييم عملية التطبيق من قبل الدوائر المعنية من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة الذي بدوره يعتمد النتائج وتقع على عاتقه مسؤولية الرقابة الفاعلة من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك لضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة لأعمال الالتزام في تطبيق المعيار.

إيضاحات حول القوائم المالية

- التغير في مخاطر الائتمان والمحددات التي يتبعها البنك في مراحل التنقل بين مرحلة وأخرى :
 - اعتماد نظام التصنيف الداخلي لمخاطر العملاء المعتمد من قبل البنك العقاري المصري بالإضافة الى قرارات لجنة الائتمان.
 - لغايات تحديد حدوث تغير جوهري في تصنيف درجة مخاطر العميل ، وتنقله من مرحلة الى أخرى فقد تم اعتماد المعايير التالية :
- تم اعتماد عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو (أساسي، سلبي، ايجابي) وتلخصت تلك العوامل في اعتماد أثر التغير في الناتج القومي الإجمالي وأداء السوق المالي (لمحفظة الشركات والتجارية) والتغير في مؤشر أسعار المستهلكين وأداء السوق المالي (لمحفظة الأفراد).